الاستثمار المجتمعي وتنمية الموارد المالية ودوره في تحقيق الاستدامة بالمنظمات غير الربحية

أ.م.د/ نهى محمد هلال الشوبري
استاذ تنظيم المجتمع المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية التنموية – جامعة بني سويف

الاستثمار المجتمعي وتنمية الموارد المالية ودوره في تحقيق الاستدامة بالمنظمات غير الربحية

الملخص:

الاستثمار المجتمعي هو المزج بين مزايا الاستثمار الربحي ومزايا العمل الخيري للحصول على استثمار مستدام في القيمة المالية والاجتماعية. استهدفت الدراسة الحالية تحديد وضع استراتيجيات الاستثمار المجتمعي كمدخل لتنمية الموارد المالية بالمنظمات غير الربحية، ودور الاستثمار (الآثر الاجتماعي) على استدامة المنظمات غير الربحية كأداة مهمة من أجل التحول الاجتماعي للمجتمع، والعقبات والمعوقات داخل وخارج المنظمة. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن مستوى استخدام استراتيجيات الاستثمار المجتمعي ضعيف حيث بلغ الوسط الحسابي (38.25%). وجاءت عوائد الاستثمار المجتمعي: في المركز الأول المستوى الاجتماعي بوسط حسابي (2.46) ويليه المستوى البيئي بوسط حسابي (2.30)، ويليه المستوى المالي بوسط حسابي (2.08). كما جاءت العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار استراتيجية الاستثمار بالجمعية: الترتيب الأول القيود الاقتصادية والمالية بنسبة (86%) ويليه الوعي الاستراتيجي بنسبة (80%)، ويليه التعقيد التكنولوجي بنسبة (60%)، ويليه التأثير السياسي أو الحكومي بنسبة (26%)، ويليه العولمة والتدويل بنسبة (16%). وأكدت النتائج أن مساهمة الاستثمار على أداء واستدامة الجمعية جاءت بمستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.86)، حيث جاء في الترتيب الأول " توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل" بمتوسط حسابي (4.30)، وجاء في الترتيب الثاني " استمرارية تقديم الخدمات " (3.92)، وجاء في الترتيب الثالث " الجوانب الاجتماعية للاستثمار" (3.88)، وجاء في الترتيب الرابع " استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية)" (3.82)، وجاء في الترتيب الخامس " تطوير عمل الجمعية " (3.74)، وجاء في الترتيب السادس والأخير " التمكين الاقتصادي في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.48).

الكلمات الدالة: الاستثمار المجتمعي، تنمية الموارد المالية، الاستدامة، المنظمات غير الربحية.

Community Investment , Development Of Financial Resources And Its Role in Achieving Sustainability In Nonprofit Organizations

Abstract:

Community investment is the combination of the advantages for profit investment and charitable work to obtain a sustainable investment in financial and social value. The current study aimed to identify reality of community investment strategies as approach of financial resources development in non-profit organizations, the role of investment (social impact) on the sustainability of non-profit organizations (NPOs), as an important tool for the social transformation of society, and the obstacles inside or outside the organization. The results of the study concluded that the level of use of community investment strategies is weak .(%38.25)Returns on community investment came in first rank (the financial level) with a mean (2.46), (the social level) with a mean (2.30), (environmental level) with a mean (2.08). The environmental factors that affect the choice of organization's community investment strategy ranked first: economic and financial constraints at a rate (86%), strategic awareness at a rate (80%), technological complexity at a rate (60%), and political or governmental influence at a rate (26%), globalization and internationalization at a rate (16%). The results confirmed that the investment's contribution to the organization's performance and sustainability was at an average level, with the arithmetic mean (3.86), where came "providing an environment of integrity and transparency at work" with a mean (4.30), "continuity of service provision" (3.92), "Social Aspects of Investment" (3.88), "Independent Income for organizations" (3.82), "Developing the Association's Work" (3.74), In the sixth and final rank is "Economic Empowerment in Society" with a mean (3.48).

Keywords: Community Investment, Financial Resources Development, Sustainability, Non-Profit Organizations.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة

تساهم المنظمات غير الربحية (NPOs) بشكل كبير في الركيزة الاجتماعية للاقتصاد حيث أنها توفر السلع والخدمات التي لا يقدمها القطاع الخاص أو العام. هدفها الرئيسي هو تطوير المهارات وخلق فرص العمل وتعزيز مسارات الاندماج الاجتماعي. (Nganga, 2013, p. 16)

على الرغم من أن القطاع غير الربحي ارتبط تاريخيًا بالعطاء الخيري، إلا أن الوضع يتغير بسرعة حيث تتبنى المنظمات غير الربحية أساليب العمل، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتتنافس في الأسواق التجارية على الموارد. واليوم، يعتمد القليل منهم على التبرعات التقليدية ويستخدم الكثيرون الآن مصادر جديدة للتمويل. وقد تم تعزيز التركيز الجديد على الاستثمار الاجتماعي من خلال الاعتقاد بأن المنظمات غير الربحية يجب أن تعمل كمؤسسات اجتماعية لا تستخدم أساليب العمل فحسب، بل تولد أيضًا دخلاً من خدماتها ومصادر التمويل الأخرى (Midgley, 2017, p. 22).

لقد أصبحت عملية التمويل في الوقت الحاضر من أهم العمليات التى تؤثر على أداء الخدمات وعلى مدى قيام هذه المنظمات بدورها في تقديم برامج الرعاية الاجتماعية للمستفيدين من خدماتها (عبداللطيف، ١٩٩٢، ص 548). ولأهمية المال بالنسبة لكثير من الهيئات الاهلية ، فان مجالس ادارتها تكاد لا تعطي نفس الثقل ونفس الاهمية لبقية مسئولياتها كما تعطيها لمشكلة تمويلها. هذا بالاضافة الى ان بعض الهيئات او كثير منها ليس لديه الخبرة او الدراسة الكافية بأساليب تدبير الأموال لادارة مشروعاتها وخدماتها، مع حرص البعض الاخر على عدم المجازفة بابتكار اساليب لجمع المال اللازم ذاتيا. (احمد، 1995، ص223)

تتعرض المجتمعات النامية لفقدان بعض مواردها المادية والاجتماعية، وعلى الخدمة الاجتماعية التنموية ان تتصدى لتلك المشكلة حفاظا على الموارد التي يجب ان توجه بأقصي امكانياتها في عمليات استثمارية. (عبدالعال، 2000، ص327)

وتسهم طريقة تنظيم المجتمع بما تتضمنه من عمليات ومهارات في مساعدة المؤسسات على مواجهة مناطق الخلل التي تعاني منها وفي مساعدة المناطق التي تعاني من مشكلات اجتماعية كما تعمل على تنمية التعاون بين المؤسسات لتنفيذ برامجها ومواجهة الاحتياجات الاجتماعية للمناطق التي تقوم بخدماتها، وذلك من خلال العمل على تنمية مواردها المالية ومساعدتها على تصميم البرامج المناسبة التي تسهم في تحقيق الاهداف الموجودة. (عبداللطيف، 2007، ص262)

وهو ما أكدته أغلب الأدبيات والدراسات السابقة حيث تناولت دراسة (هلالى، 2010) قضايا وإشكاليات التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية، ودور الجهات المانحة فى بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية والقدرات الإدارية ثم قدرات القاعدة الشعبية ثم بناء القدرات الاتصالية ثم القدرات المالية. وأشارت دراسة (رشوان، ٢٠١١) إلى عجز التمويل وأنه أهم المعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية بشكل ملحوظ مما

يفقدها القدرة علي القيام بدورها البارز والحيوي في المجتمع المستهدف، لان ضمان استمرارية هذه المنظمات مرهون باستمرار التمويل لممارسة أنشطتها واتمام برامجها المختلفة. وكذلك دراسة (عبدالمجيد، 2012) والتي ركزت على المعوقات التمويلية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة في ظل الأزمة المالية العالمية ، وعدم كفاية التمويل للاستمرار في المشروعات الصغيرة.

وقامت بعض الدراسات بتصميم برامج تدخل او تصورات لمواجهة مشكلة التمويل أهمها دراسة (السيد، 2019) وأشارت الي فاعلية برنامج التدخل المهني باستخدام نموذج تنمية وتطوير البرامج لمواجهة ضعف التمويل بالجمعيات الاهلية. وكذلك دراسة (عباس، 2020) والتى اكدت على فاعلية برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء قدرات المنظمات الأهلية الناشئة في مجال تدبير التمويل وبناء قدراتهم في مجال التمويل الذاتي والخارجي. وأكدت دراسة (محمود، حلمي، و النجار، 2020) على محاولة تفعيل الاتجاهات الحديثة في إدارة القوى الاجتماعية في المجتمع المصري لتنمية قدارتها خاصة المالية والبشرية حتى تؤدي دورها كشريك فعال في مجال التنمية المحلية لموارد المجتمع. وتوصلت دراسة (الشربيني، السروجي، احمد، و حجازي، 2021) إلي تصور مقترح لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلاته التمويلية باستخدام الحوار المجتمعي، من خلال رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني في مواجهتها للمشكلات التمويلية التي تعترضها والتي تقف عقبة في تحقيق الهدف المرجو منها في خدمة المجتمع.

ولذلك فإن تفعيل الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية وللجمعيات الاهلية بصفة خاصة واستدامة مخرجاتها وأنشطتها بصفة عامة بما يترك أثرا ملموسا على المجتمع يعد أمرا ضروريا حتى تتمكن من القيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة. وقد سعت دراسة (PHILIP, 2013) إلى تحليل مصادر التمويل وتأثيرها على استدامة المنظمات غير الحكومية المحلية، وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المنظمات في مجال الدراسة تتلقى التمويل في شكل منح وتبرعات من مانحين خارجيين، وهذا يشكل تهديدًا لمرونتها واستقلالها، وأن العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية تتصارع مع تحديات الإدارة التي تحد من فرصها للوصول إلى مصادر متعددة للتمويل وتضعف استدامة تدخلاتها التنموية.

كما أوضحت دراسة (سليمان، 2017) تأثير العوامل الاقتصادية علي تحقيق استدامة المشروعات التنموية حيث أن تقديم الجمعية خدماتها للمستفيدين مجانا أو مقابل رمزي لا يغطي تكاليف تلك الخدمات، وكانت العوامل التنظيمية أهمها صعوبة الالتزام بالانشطة التي تحقق الاستمرارية ، أما العوامل المجتمعية فتمثلت في صعوبة التواصل مع الجهات المانحة بعد توقف المشروعات.أما العوامل البشرية أهمها ضعف الامكانيات المادية لدى الجمعيات يجعلها غير جاذبة لذوي الخبرات.

كما أكدت دراسة (العنزي، 2020) على) أن أهم التحديات التي تواجه الاستدامة المالية في الجمعيات الأهلية تمثلت في افتقاد الجمعيات للمصادر المالية الثابتة والمستدامة، الاعتماد على المصادر المعتادة للتمويل (هبات، تبرعات، صدقات، اشتراكات الاعضاء) وسبل مواجهتها. وأن المقترحات للحد من

التحديات تمثلت في توفير مصـــادر تمويل متعددة لكل مشـــروع وتوظيف الكوادر البشـــرية المتدربة في الشئون المالية واستثمارها واستثمار أملاك الجمعية وادارتها بصورة فعالة.

وفي السنوات الأخيرة، ، في ظل بيئة أكثر صعوبة لجمع التبرعات والمنح، **التساؤل الرئيسي عن: كيفية قيام المؤسـسـات الخيرية بالحفاظ على الاسـتدامة والحيوية مع تحسـين مسـتوى التأثير الاجتماعي.**

ويسـتخدم الاسـتثمار الاجتماعي أدوات الاسـتثمار "النمط التجاري" لتمويل الجمعيات الخيرية والمشـاريع الاجتماعية لخلق عائد اجتماعي ومالي. (Salway, 2017, p. 9)

لقد اجتذبت فكرة الاستثمار الاجتماعي اهتمامًا واسع النطاق بين علماء السياسة الاجتماعية، اذ يعتبرون الاسـتثمار الاجتماعي بمثابة مدخل جديد للرعاية الاجتماعية حيث تعطي الحكومات الأولوية للسـياسـات والبرامج التي تعزز التوظيف، وتعد النـاس للعمل المنتج من خلال التعليم والتدريب الوظيفي، وتحويل الموارد من خلال الخدمات الاجتماعية الشاملة وخدمات صيانة الدخل للأشخاص المحتاجين، سعيا للحد من الفقر وإعادة توزيع الموارد وتعزيز التضـــامن الاجتماعي وتعزيز الإيثار . (Midgley, Dahl, & Wright, 2017, p. 1)

تسـتخدم العديد من المنظمات مصـطلح الاسـتثمار الاجتماعي أو المجتمعي للإشـارة إلى العمل الخيري والعطاء الخيري والمسؤولية الاجتماعية للشركات والبرامج المجتمعية والمسـاهمات الاجتماعية (KPMG International, 2014, p. 4).

لقد اصـبح من المعترف به الان ان تقويض الفقر وتحقيق التنمية المسـتدامة لا يمكن ان يتحقق من خلال الحكومة فقط ، فصانعي السياسة يوجهون اهتماما متزايد لدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف المجتمع، لذا اسـتخدم مفهوم المسـئولية الاجتماعية للشـركات (السـريحي، 2009)، والتي عدت حجر الاسـاس للاسـتثمار الاجتماعي فيما بعد. وبدأت فكرة الاسـتثمار الاجتماعي تتطور في جميع انحاء العالم ولم تعد مجرد فكرة لايجاد مصـدر بديل لحل المشـاكل الاجتماعية بل اصـبحت فرصـة لتغيير مفهوم الخدمات الاجتماعية بطرق ابداعية مبتكرة من حيث ادارتها وتقديمها ونتائجها. (الجبوري والنعيمي، 2016، ص6)

وقد دفعت التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجهها البلدان في جميع أنحاء العالم الحكومات إلى توسيع سوق الاستثمار الاجتماعي (SI) بنماذج وأساليب مبتكرة مع الالتزام بمعالجة الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) (Padachi, Boolaky, & Narrainen, 2017, p. 4) ، وينظـــر للاسـتثمار الاجتماعـي علـى أنـه التوجـه الاسـتراتيجي لمواجهـة التحديـات العالميـة وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة Goals Development Sustainable عـام 2030. (ابت، 2019، ص6)

تعتبر اسـتراتيجية الاسـتثمار الاجتماعي ظاهرة جديدة ذات اهتمام متزايد على السـاحة العالمية، هدفها بالنسـبة لاقتصـادات العالم هو تطوير النمو والتنمية المسـتدامة لتجنب وتخفيف التداعيات المسـتقبلية للانهيار الاقتصادي العالمي (Nganga, 2013, p.5).

ويتعين على المنظمات غير الربحية أن تبتكر استراتيجيات مستدامة للتخفيف من نقص التمويل، وبالتالي تجنب انهيارها ، وكذلك معالجة متلازمة التبعية للجهات المانحة وإجهاد المانحين. وقد تم إجراء العديد من الدراسات في الدول الغربية حول مبادئ الاستثمار الاجتماعي (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، 2000)، والصناديق الاجتماعية واللامركزية: التصميم المؤسسي الأمثل. (Nganga, 2013, p.5)

ويعد اعتماد استراتيجية الاستثمار الاجتماعي SI أحد الطرق التي تتيح للمنظمات غير الربحية تحقيق الاستدامة أثناء تكيفها مع التعقيد البيئي المتغير باستمرار . (Nganga, 2013, p.5).

وقد اكدت دراسة (Hailey & Salway, 2016) ان قضية الاستدامة أكثر أهمية بالنسبة للمجتمع المدني، حيث تواجه المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني مجموعة من التحديات السياسية والتنظيمية والمالية. وتركز هذه المقالة على البعد الحاسم للاستدامة المالية والوعي المتزايد بأهمية الوصول إلى مصادر بديلة للتمويل وتطوير نماذج تمويل جديدة. ويشمل ذلك الوصول إلى الاستثمار الاجتماعي، أو استخدام الشركات الفرعية لتمويل عمل البرامج، أو تطوير مؤسسات اجتماعية جديدة. ويعتمد المقال على تحليل بيئة التمويل وأمثلة محددة لاستكشاف الأبعاد المختلفة للاستدامة، وتقييم سبب بحث العديد من منظمات المجتمع المدني عن نماذج تمويل جديدة وطرق بديلة للاستدامة.

وقد أشارت مقالة (Sawyers، 2016) الى **استجابة مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال السياسة الاجتماعية لاستراتيجية الاستثمار المجتمعي** لأجهزة التنمية الاجتماعية ومناقشتها فيما يتعلق بوجهات نظر مستخدمي الخدمة، والنظرية الاجتماعية النقدية، والعدالة الاجتماعية ودور مهنة الخدمة الاجتماعية.

كما اكدت دراسة (Padachi, Boolaky, & Narrainen, 2017) على جدوى الاستثمار الاجتماعي (SI) للمنظمات غير الحكومية وإمكانية دراسة الأثر الاجتماعي على الاستثمار لتلبية احتياجاتها المجتمعية والبيئية. وأهمية **اقتراح نموذج جديد بديل للتمويل للمنظمات** غير الحكومية من خلال التمكين لإنشاء النظام البيئي للاستثمار الاجتماعي SI. وأوصت الدراسة من خلال تحليل SWOT بإنشاء فريق عمل مشترك بين المنظمات، وتعزيز ثقافة الاستثمار الاجتماعي SI، وبناء وساطة قوية، وتعزيز النظام البيئي للاستثمار SI في الإطار الحالي وتمهيد الطريق لاحتضان ريادة الأعمال الاجتماعية للاستثمار.

هناك حاجة للمنظمات غير الربحية للتوصل إلى قياسات مستدامة ومبتكرة واستباقية لاستمراريتها في خدمة المجتمع وكذلك التحذير من الاعتماد على مساعدات المانحين. **وأن استدامة المنظمات غير الربحية أو القطاع الثالث هي القوة الدافعة وراء استراتيجية الاستثمار الاجتماعي SI لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات.** (Nganga, 2013, p.3)

كما أكدت نتائج دراسة (أبوسمرة، 2017) على دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية وجاء بوزن نسبي 80.04٪، تطوير عمل الجمعيات الخيرية يساهم في تحقيق الاستدامة بنسبة 85.64٪، توفر بيئة النزاهة والشفافية في عمل الجمعيات الخيرية 82.70٪، استمرارية تقديم الخدمات في عمل الجمعيات الخيرية يساهم في تحقيق الاستدامة نسبة 81.06٪، تحقيق استقلالية الدخل في عمل

الجمعيات الخيرية يساهم في تحقيق الاستدامة بنسبة 78.08٪، تحقيق التمكين الاقتصادي في المجتمع للجمعيات الخيرية يساهم في تحقيق الاستدامة بنسبة 73.99٪.

وأوضحت دراسة (عبدالقادر و جمال الدين، 2018) أهمية الاستدامة المالية باعتبارها شرطا لاستمرارية المنظمة الخيرية ، وتعتبر صناديق الاستثمار الوقفية بالمنظمات الخيرية خيارا مهما لخلق استدامة مالية طويلة الأجل ، فإنشاء هذا النوع من الصناديق (الصندوق الوقفي والصندوق الاستثماري) يوفر مصدرا منتظما للدخل التشغيلي ولدعم رأس المال العامل ، ويساعد على تنويع دخل الجمعية الخيرية ويقلل من اعتمادها على الطرق التقليدية في جمع الأموال.

تؤدي الممارسة المتزايدة لاستخدام نماذج مشاريع الريادة لتحقيق الاثر الاجتماعي حاليا الى طلب انواع جديدة من التمويل ، ويمكن ان تستفيد مشاريع الريادة الاجتماعية من التمويل الذي يتبع نهج الاستثمار خاصة الاستثمار الاجتماعي للأموال التي يتم تخصيصها للمشاريع القائمة على نهج التعامل مع المشاكل الاجتماعية والبيئية. ويمكن ان يساعد الاستثمار الاجتماعي على بناء قدرات المنظمات واختبار الابتكارات وتحقيق الاستدامة. (شورتال و ألتر، 2009، صفحة 8)

ويتضح مما سبق وما أكدته الدراسات السابقة **أن** المشاريع الاجتماعية وريادة الاعمال ممارسة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. قد تولد المشاريع الاجتماعية عوائد مالية، أو تساعد منظمة ما على أن تصبح مستدامة، أو تولد تأثيرًا اجتماعيًا يتم تقييمه باعتباره "عائدًا اجتماعيًا على الاستثمار". إن تطبيق مبادئ العمل على الأهداف الاجتماعية يخلق استراتيجيات جديدة، كما أنه يخلق الطلب على أنواع جديدة من التمويل ويفتح الفرص أمامها.

وتستكشف هذه الدراسة موضوع الاستثمار المجتمعي بالمنظمات الاهلية (كمنظمات غير الربحية) كأحد الأجهزة الرئيسية لطريقة تنظيم المجتمع، حيث يمكن للاستثمار أن يساعد المنظمات على بناء القدرات والابتكارات وريادة الاعمال وتحقيق الاستدامة كمصدرًا للتمويل أكثر مرونة من آليات التمويل التقليدية المنح والتبرعات، مما يساعدها على تحقيق أهدافها والقيام بدورها في التنمية المستدامة وتحقيق رؤية مصر 2030.

مع وجود عدد قليل من الدراسات السابقة حول الاستثمار المجتمعي كأداة جديدة للتمويل وتنمية الموارد المالية ولاستدامة الجمعيات الأهلية بالمجتمع المصري في حدود علم الباحثة، **تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة سؤالين بحثيين:** ما استراتيجيات الاستثمار المجتمعي التي تستخدمها الجمعيات الأهلية والعوامل التي تؤثر عليها؟ ما دور الاستثمار المجتمعي في استدامة الجمعيات الأهلية؟.

ثانياً:أهمية الدراسة

1- أهمية استراتيجيات الاستثمار المجتمعي من أجل استدامتها في تحويل سبل عيش المجتمعات التي تخدمها ، والذي تم اعتمادها في قانون تنظيم العمل الاهلي في مصر رقم 149 لسنة 2019.

2- أن قانون تنظيم العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 أجاز للجمعيات الأهلية أن تستثمر مواردها من خلال تأسيس أو المساهمة في تأسيس شركات وصناديق استثمار خيرية ترتبط بأنشطتها، بما يحقق الاستثمار الامن لها واستثمار العائد لتحقيق الاستدامة المالية لأنشطة الجمعية.

3- يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة الحكومة وصانعي السياسات لصياغة أطر وسياسات وطنية للاستثمار المجتمعي مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى قطاع ثالث قوي ومستدام.

4- تسهم الدراسة في تحقيق رؤية مصر 2030 وخاصة الركيزة الاجتماعية، حيث يمكن للمستثمرين الاجتماعيين المحتملين لتكوين فهم أفضل لتمكينهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

5- اثراء الجانب النظري لطريقة تنظيم المجتمع حول موضوع الاستثمار المجتمعي كمدخل جديد للتمويل وتنمية الموارد المالية للمنظمات غير الربحية، كمصدر مرجعي للأكاديميون والباحثون

ثالثا: أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة: التعرف على وضع استراتيجيات الاستثمار المجتمعي بالمنظمات غير الربحية ودورها في تحقيق الاستدامة للمنظمات غير الربحية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

1- تحديد وضع استراتيجيات الاستثمار المجتمعي بالجمعيات الأهلية

2- تحديد دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة بالجمعيات الأهلية.

3- تحديد العقبات والمعوقات التي تواجه الاستثمار المجتمعي لتحقيق الاستدامة بالجمعيات الأهلية.

4- التوصل الى دليل استرشادي لتفعيل الاستثمار المجتمعي بالجمعيات الأهلية.

رابعا: فروض الدراسة

الفرض الاحصـــائي الأول للدراســـة: " من المتوقع أن يكون تطبيق الجمعيات الاهلية اســـتراتيجيات الاستثمار المجتمعي بالمنظمات غير الربحية ضعيفا".

الفرض الاحصائي الثاني للدراسة: من المتوقع أن يكون دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة بالجمعيات الاهلية متوسطا".

الفرض الاحصائي الثالث للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى معوقات وعقبات الاستثمار المجتمعي داخل وخارج المنظمة بالجمعيات الاهلية متوسطا".

خامساً: المنطلقات النظرية للدراسة

1- نظرية التوازن التنظيمي

هذه النظرية ترى أنه لكي نحث أفراد المجتمع على المشـاركة في أعمال الجمعيات الاهلية فلابد من ادراك الحقائق الأتية:

- أمن الأفراد عندما ينضـــمون او يســـاهمون في اعمال الجمعية انما يريدون ان تتاح لهم كمية من الفوائد تعادل او تزيد من كمية مشاركته طالما استمرت الفوائد.
- ان ما يتبرع به أفراد المجتمع هو المصدر الاساسي لانشطة وبرامج المؤسسة.
- ان المشاركة بالمال او العضوية تزيد او تنقص حسب ما توفره المؤسسة من اغراءات للمشاركين.

(عبداللطيف، 1997، ص105)

واســـتفادت الدراســـة الحالية من نظرية التوازن التنظيمي بالجمعيات الاهلية كمنظمات لاربحية ودورها من خلال مشـاركة المجتمع (افراد او جماعات او شـركات او مؤسـسـات اجتماعية..) في أعمال الجمعيات الاهلية، والمشـاركة بالمال او العضـوية مما ينعكس على ما تؤديه من وظائف واستمراريتها.

2- نظرية الانساق الاجتماعية:

تقوم نظرية النسـق الاجتماعي على أن المنظمة الاجتماعية يمكن النظر إليها ككل Whole يتكون من أجزاء يوجد بينها اعتماد وظيفي. حيث تقوم نظرية النسق الاجتماعي على افتراض أساسي، هو أن كل

المنظمات الاجتماعية بجميع أشكالها تعتبر أنساقاً اجتماعية تتألف من وحدات اجتماعية سواء أفراد أو جماعات، تمثل أنساقاً فرعية داخل النسق الكبير ويوجد علاقات وظيفية بينها. (Benyamin & Yanoov, 1992, p.23)

وتقوم نظرية النسق الاجتماعي على مسلمات أساسية: هي: أن النسق يتألف من مجموعة من الأجزاء المترابطة مع بعضها، بحيث إن ما يحدث في جزء منها يكون له تأثيره على باقي أجزاء النسق. ويجب الحفاظ على الانساق في حالة توازن وأن تكيف نفسها دائما أو تحاول الحفاظ على حالتها. وتوجد دائرة تغذية عكسية داخل النسق لتزوده بالقدرة على التغير. (Coulshed & Orme, 1998, p.47) .

وتركز هذه النظرية على اهمية التكامل ما بين الوحدات واهمية تكوين علاقات تبادلية من خلالها على اداء ووظائف وانشطة المؤسسة. ومن اهم الانساق ما يسمى بالنسق المفتوح الذي يعطي اهمية كبيرة لعلاقة المؤسسة بالبيئة فهي تتاثر بالبيئة وتؤثر فيها في نفس الوقت. (عبداللطيف، 1997، ص107) حيث تعتمد عليها في من اجل الحصول على الموارد. وفي ضوء نظرية الانساق يمكن تصور المجتمع في نظرية الانساق الاجتماعية المفتوحة نسق أكبر والمنظمات المجتمعية انساق فرعية (بما تتضمنه من جمعيات اهلية وشركات استثمارية ..وغيره) بينهما علاقات تكاملية للمساهمة في تحقيق اهداف النسق الاكبر ونمو المنظمة وتنمية المجتمع.

سادساً: المفاهيم والإطار النظري

1- المنظمات غير الربحية

القطاع الثالث يتكون من المنظمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح، بل إلى الصالح الاجتماعي والعام. تعالج المنظمات غير الربحية القضايا الاجتماعية التي لا يمكن للشركات أو الحكومة معالجتها بشكل فعال. ويمكن أن تتخذ شكل مؤسسات أو جمعيات. (Gonçalves, 2017, p.5)

وقد حددت أدبيات "**الأمم المتحدة**" المؤسسات التي لا تبتغي الربح بأنها "تشكيلات اجتماعية تتأسس من أجل انتاج سلع وخدمات لا تعود بالربح او الدخل على مؤسسيها". (قنديل، 2008، ص76)

وتعرف المنظمات غير الربحية (NPO): أنها شخصية اعتبارية لا تهدف الى الحصول على عوائد مادية، وقد تتخذ صورة مؤسسة تمارس أعمالا خيرية بحتة أو نشاطات دينية وثقافية وغيرها. وقد برز هذا المصطلح لدى المؤسسات الغربية باعتبارها جهات معفاة من الضرائب في استثماراتها التي غالبا ما تكون على شكل شركات استثمارية وقفية أو اسهم استثمارية ، أو عقارات مانحة أو كجهات تعليمية من مدارس وجامعات ومراكز دراسات وأبحاث غير ربحية أو مستشفيات وقفية تمارس الاعمال العلمية والصحية لغير أغراض الربح ، وتقوم بدعم العمل الخيري والاهلي ومؤسسات المجتمع المدني والمسؤليات الاجتماعية

والدينية والثقافية من منح دراسية ودعم للكنائس والمدارس والمستشفيات والملاجئ وغير ذلك من خلال مواردها المالية المعفاة من الضرائب ، كما ان بعضها يقبل التبرعات. (السلومي، 2010، ص72)

وقد حدد "**التصنيف الدولي للمنظمات اللاربحية**" على ضوء مشروع "جونز هوبكنز" مجالا فسيحا لنطاق عمل المنظمات اللاربحية تشمل ميادين: كالثقافة والفنون، التعليم والبحث، الصحة، الخدمات الاجتماعية، البيئة والاسكان، القانون والحقوق والسياسة، المنظمات الوسيطة والاحسانية، النشاط الديني، الاتحادات والنقابات، التحفيز على العمل التطوعي، الاعمال والاختصاصات..أي حدث توسع ملحوظ في المنظمات غير الربحية ليمتد الى جامعات ومراكز بحث ووحدات صحية. (قنديل، 2008، ص77)

المنظمات غير الربحية هي منظمات ليست تجارية في المقام الأول؛ تتسم بالحكم الذاتي؛ والطوعية. تتضمن بشكل أساسي: المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات الدينية، ونوادي النقابات، والصناديق الاستئمانية، والمؤسسات، وغيرها (Nganga, 2013, p.4)

وفقا لذلك تركز الدراسة الحالية على الجمعيات الخيرية كمنظمات غير ربحية، لا تستهدف الربح لأعضائها، وانما قد تستثمر مواردها لتحقيق أغراضها التنموية. **ويعرفها قانون تنظيم ممارسة العمل الاهلي في مصر رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩**: بأنها كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة فى تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة فى الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتبارين أو منهما معاً . (مصر &الجريدة الرسمية، 2019)

وقد نظم قانون العمل الأهلى رقم 149 لسنة 2019 النواحى المالية للجمعيات الأهلية، ووضع ضوابط لتلقيها أموال من الداخل والخارج وجمعها التبرعات كما نظم آلية الرقابة على أوجه صرف هذه الأموال والزمها بعدد من الإجراءات لتحقيق الشفافية.

وقد ألزم **القانون فى المادة "33"** الجمعية بأن تنفق أموالها في الأغراض المخصصة لها، ولها أن تستثمر فائض إيراداتها على نحو يضمن لها الحصول على مورد مالي ملائم أو أن تعيد توظيفها في مشروعاتها الإنتاجية والخدمية لدعم أنشطتها، وأجازت ذات المادة للجمعية تأسيس أو المساهمة في تأسيس شركات وصناديق استثمار خيرية ترتبط بأنشطتها. وبما يحقق الاستثمار الامن لها واستثمار العائد لتحقيق الاستدامة المالية لأنشطة الجمعية.

ويقصد بالمنظمات غير الربحية في الدراسة الحالية: الجمعيات الأهلية العاملة والنشطة في مجال المشروعات الاجتماعية والخدمية والريادية بما يضمن لها مورد ملائم للجمعية وبما يعزز دورها التنموي.

2- تنمية الموارد المالية

يقصـــد بتنمية الموارد المالية تمويل الهيئات والمؤســـســـات الاجتماعية وتعني تزويدها بالاموال لتحقيق اغراضـــها التي قامت من اجلها، او ما تحصـــل عليه من مال خاص او عام لتحقيق اهدافها في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية. (علي، 2005، ص287)

المال هو عصـــب المشـــروعات وهو العنصـــر الفعال في ادارة اجهزة الانتاج والخدمات. ويعتبر المال الدعامة الاسـاسـية لكل مشـروع اجتماعي. ولعل مشـكلة التمويل وتوفير المال اللازمة لها مشـكلة تواجه الخدمة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في هذا الميدان، اذ انه بقدر توفر هذا المال يتحقق حجم الخدمات المطلوب تقديمها. (احمد، 1995، ص223)

القدرات المادية للمنظمة تتصدى بشكل أساسي لمناقشة مؤشرات الاستدامة في مجال نشاط المنظمة ، ومدى تناسـب القدرات المادية مع اتسـاع أو ضـيق مجالات النشـاط وأعداد المسـتفيدين، كذلك يبرز هذا البعد الشفافية والمصداقية. من خلال تحديد الميزانية ومصادرها وامكانات اتساع نشاط المنظمة عبر فترة زمنية، ووزن الدعم الحكومي والتمويل من مصـادر خارجية ووزن التبرعات والهبات الداخلية ووعي القطاع الخاص بمسئوليته الاجتماعية لكي يسهم ماديا وفنيا في مساندة بعض منظمات المجتمع المدني. (قنديل، 2010، ص20)

غالبًا ما تواجه منظمات التنمية، سواء كانت مؤسسات اجتماعية أو برامج تقليدية، صعوبة في الوصول إلى الأموال اللازمة لتنفيذ رؤيتها طويلة المدى بشـــكل كامل. غالبًا ما تكون المنح غير كافية لتلبية احتياجات البرنامج الكاملة وعادةً ما تكون العقود محدودة من حيث النطاق والإطار الزمني. وتمثل هذه المجالات الرئيسية تحديًا للتمويل وتنمية القدرات المالية:

- بناء القدرات، بما في ذلك قوة فريق الإدارة، وتطوير قدرات وأنشطة الأعمال والمشاريع
- استراتيجيات التأثير الاجتماعي طويلة المدى
- نماذج أعمال مبتكرة ومحفوفة بالمخاطر (Shortall, Chowdhary, & Ventures, 2008, p.12)

وفي ظل المعوقات التمويلية التي تواجه الجمعيات من حيث قلة التمويل الذاتي والتمويل الحكومي وعدم امكانية البعض الحصول على تمويل خارجي .

تعني الدراسة الحالية بتنمية الموارد المالية: استخدام الجمعيات الاهلية استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي والذي أجازها قانون تنظيم العمل الاهلي ان تستثمر مواردها بما يحقق الاستدامة المالية لانشطتها.

3- <u>الاستثمار المجتمعي</u>

لا يوجد مصـطلح أو تعريف موحد للاسـتثمار الاجتماعي، المصـطلحات الثلاثة الأكثر اسـتخدامًا هي الاستثمار المجتمعي، والاستثمار الاجتماعي، والعمل الخيري. الاستثمارات المجتمعية هي تلك التي تخلق قيمة مشتركة لكل من المستفيد والأعمال. (KPMG International, 2014, pp. 4-5).

وتميل الدراسة الحالية الى استخدام مصطلح الاستثمار المجتمعي.

في منتصف التسعينيات، ظهر تحول جديد في نموذج الاستثمار يشار إليه باسم "الاستثمار الاجتماعي. **وترى مفوضـــية الاتحاد الأوروبي أنه** يعني توفير رأس المال واســـتخدامه لتوليد عوائد اجتماعية وبيئية ومالية. **ويهدف الاسـتثمار الاجتماعي** إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع والتحول نحو الاقتصـاد القائم على المعرفة والخدمات. ومن المتصـور جعل المنظمات غير الربحية (NPOs) مناسـبة اسـتراتيجيًا لأنها تحقق أهدافها وغاياتها طويلة المدى، من خلال مجموعة واضـــحة من قواعد اتخاذ القرار التي توجه سلوك المنظمة لإعادة استثمار العوائد المالية. والتوسع الاستراتيجي لموارد المنظمة وكفاءاتها يخلق فرصًا جديدة للنمو والتنمية المستدامان لها وللمجتمعات التي تخدمها. (Nganga, 2013, p.2)

يحدث الاسـتثمار الاجتماعي عندما يقوم رواد الأعمال والمؤسـسـات أو الأفراد الذين لديهم شـريك في رأس المال بتنفيذ مشـروع اجتماعي – أي عمل تجاري تم إنشـاؤه لغرض اجتماعي. "**الاسـتثمار الاجتماعي**" هو استراتيجية لتوفير رأس المال للأغراض الاجتماعية، باستخدام استراتيجيات شبيهة بالأعمال التجارية لدعم العمل الفعال والكفء للأغراض الاجتماعية. يكون الاستثمار الاجتماعي في شكل منح تتم إدارتها بطريقة تشبه الأعمال التجارية. (Shortall, Chowdhary, & Ventures, 2008, p.11)

تعريف "**قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**" يتفق مع وجهة النظر التي تؤيد "الاســتثمار" وتعتقد بأن البرامج الاجتماعية تتواجد كاسـتثمار اقتصـادي عن طريق مسـاعدة متلقيها على ان يصـبحوا اكثر انتاجية اقتصادية، ويجب ان تكون اولويات الخدمات الاجتماعية هي البرامج التي تخدم هذا الغرض. (السكري، 2013، ص428)

الاســتثمار الاجتماعي هو تقديم رأس المال واســتخدامه من أجل تحقيق عوائد اجتماعية بالدرجة الاولى ومالية ايضـــا. فالمســتثمرون في المجال الاجتماعي يســعون الى تحقيق التوازن بين العوائد الاجتماعية والمالية التي تتوقع من الاســتثمار وفقا لأولوياتها وقد تقبل عوائد مالية أقل من أجل توليد تأثير اجتماعي أكبر. (الجبوري و النعيمي، 2016، ص8)

مفهوم العائد الاجتماعي على الاســـتثمار هو العملية التي يتم بها التعرف على درجة فاعلية الخدمات. (جلالين، التوي، العروي، و العفيف، 2018، ص11)، وهو منهج متبع لتقييم النتائج والأثر الاجتماعي الذي يخلفه المشروع مما يعطي قيمة مالية واضحة تمكن من التخطيط الاستراتيجي السليم وإظهار القيمة الاجتماعية للمشروع بكل شفافية. فيـسـهم ذلـك فـي تـحسين العمليات والخدمات المقدمة مما يعزز من فرص المشروع بـالـفـوز بـالـعـقـود والـمـنـاقـصات وزيادة التمويل. (ليلاهم، 2016، ص1)

أدوات الاستثمار: (Shortall, Chowdhary, & Ventures, 2008, p. 15)

- المنح (رأس المال لا يتطلب أي عوائد مالية)

- رأس المال يتطلب عوائد مالية
- ديون أو قروض أو سندات السوق الفرعية ("الميسرة")
- أسهم السوق الفرعية
- الديون أو السندات التجارية
- الأسهم التجارية

وقد حددت المادة (76) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الاهلي رقم 149 لسنة 2019 أدوات الاستثمار الخيري من خلال تأسيس شركات وصناديق استثمارية خيرية ترتبط بأنشطتها، كما يجوز لها أن تعيد استثمار هذه العوائض أو فائض ايرادتها العادية في مجالات تضمن لها الحصول على مورد ملائم، ومن هذه المجالات الودائع أو اذن الخزانة أو السندات الحكومية أو ما تصدره أو تضمنه البنوك المعتمدة من شهادات الاستثمار أو الايداع او السندات أو ما تقبله من ودائع. وفي جميع الاحوال يمتنع على الجمعية الدخول في مضاربات مالية.

ينطبق التمويل المبتكر على استخدام الاستثمارات القائمة على السوق ـــ والتي تولد عائداً مالياً بدلاً من المنح. يمكن أن تتراوح المدخلات المالية من التبرعات غير القابلة للسداد لتحقيق الصالح الاجتماعي إلى الأموال التجارية البحتة التي تسعى إلى تحقيق عائد لتحقيق مكاسب مالية. وبين هذين النقيضين يكمن **الاستثمار الاجتماعي**، الذي يبحث عن عوائد مالية واجتماعي (Willitts-King, et al., 2019, p. 9)

ما هو التمويل الاجتماعي؟

- الاستثمار الاجتماعي هو استخدام تمويل قابل لإعادة الصرف لتحقيق عائد مجتمعي فضلا عن العائد المالي.
- تتمتع الاستثمارات الاجتماعية بالنية والدافع لتوليد الأثر الاجتماعي أو البيئي، فضلا عن العائد المالي من الاستثمارات. وهي تهدف إلى قياس القيمة التي تنتجها وتكون مسؤولة عن هذا الشأن
- يمكن للاستثمار الاجتماعي مساعدة الجمعيات الخيرية والمشاريع الاجتماعية على النحو التالي: تقديم تمويلات جديدة، وسد الفجوات التمويلية لتحقيق الابتكار والنمو، وتطوير الاستدامة والاستقلالية.

- يمكن للاستثمار الاجتماعي مساعدة المستثمرين التجاريين على النحو التالي: التمكن من إعادة تدوير القروض لمواصلة الاستثمار، وتعميق التواصل مع المجتمعات المحلية؛ وتطوير أشكال تمويل جديدة تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية . (سالواي، 2017، ص19)

يجمع الاستثمار الاجتماعي بين مزايا الاستدامة المالية التي نجدها في القطاع الربحي لكنه يتجاهل نفع المجتمع وقد لا يبالي أيضا بضرره، وبين النفع الاجتماعي الذي نجده في القطاع الخيري، وبذات الوقت يواجه تحديات في الاستدامة المالية كونه يعتمد على المنح. (هواري، 2019، ص ص 5:4)

الأبعاد المختلفة للاستثمار الاجتماعي كأداة جديدة للتمويل (للجمعيات الاهلية)

إن الاستثمار الاجتماعي ليس حلاً سحرياً لتخفيف جميع مشاكل التمويل ويستغرق تنفيذه وقتاً وجهداً. وهناك خطر من أن تتبنى بعض المؤسسات الخيرية هذه الفكرة دون دراسة مناسبة.

هناك تسعة عناصر رئيسية مكونة للاستثمار الاجتماعي يجب أخذها في الاعتبار:

1. نماذج الاعمال واستراتيجية التمويل.
2. الاعتبارات الثقافية والعقلية والاخلاقية من وراء عملية الاستثمار.
3. قياس الأثر الاجتماعي.
4. قدرات فريق العمل ومدى جاهزية الاستثمار في المؤسسة.
5. الوسطاء والممولون – وسطاء تمويل الاستثمار الاجتماعي(SIFIs) والوكلاء الحكوميون.
6. موائمة دوافع الاستثمار فيما بين المستثمر والمؤسسة.
7. التوازن بين العائد على الاستثمار الاجتماعي والعائد على الاستثمار المالي والمخاطر.
8. نوع الاستثمار.
9. اللغة والمصطلحات حول مصطلح "الاستثمار الاجتماعي". (Salway, 2017, p.11)

يعتمد الاستثمار الاجتماعي على الابتكار الاجتماعي لتقديم حلول اجتماعية لمشاكل المجتمع الاجتماعية. يُعرّف الابتكار الاجتماعي بأنه تطوير وتنفيذ أفكار جديدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وإنشاء علاقات اجتماعية جديدة أو تعاون يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان. ويعتمد على ابتكار القطاع العام والمنظمات غير الربحية والقطاع الخاص في تقديم المنتجات والخدمات للمجتمع والتنمية المستدامة (Nganga, 2013, pp.7-8). حيث تتضمن مشاريع الريادة الاجتماعية المشاريع التي تهدف الي توفير حلول

مبتكرة للمشـــاكل الاجتماعية التي لم تحل بعد. وغالبا ما تقترن بعمليات الابتكار الاجتماعية التي تهدف الى تحسين حياة الناس من خلال تعزيز التغيرات الاجتماعية. (عوض، 2016، ص120)

ان اكبر عقبة لفهم عالم الاســتثمار الاجتماعي تكمن في نقص الشــفافية والممارســات الجيدة للتعلم منها. لأن هذا المجال هو مجال ناشـــئ، ولا يملك العديد من المســـتثمرين حتى الان مجموعة كبيرة من الاســتثمارات كي يخبروا عنها او ليســتفيدوا من توجيهاتها، وفي الوقت نفســه يتم اخفاء بعض الصــفقات عمدا بين المستثمر ومتلقي الاستثمار ، وبالتالي فإن تفاصيل ونتائج الصفقات تكون غير متاحة للعامة (شورتال و ألتر، 2009، ص25).

التحدي المتمثل في التوفيق بين المستثمرين الاجتماعيين ورواد الأعمال الاجتماعيين – دور الوسطاء بالنسبة لأصحاب المشاريع الاجتماعية، فإن التحدي الأساسي هو العثور على المستثمرين الاجتماعيين. بالنســبة للمســتثمرين الاجتماعيين يتمثل التحدي في العثور على رواد الأعمال الاجتماعيين والصــفقات التجارية الجاهزين للاســـتثمار، الجديرين بالثقة، والقادرين على التواصـــل بســـهولة مع المســـتثمرين الاجتماعيين. **ويلعب الوســـطاء والميســـرون "المحليون" دورًا مهمًا** في ربط المؤســـســـات الاجتماعية بالمستثمرين (Shortall, Chowdhary, & Ventures, 2008, p. 25).

<u>الاستثمار المجتمعي وطريقة تنظيم المجتمع (العمل مع المجتمعات)</u>

تهتم الدراســات المجتمعية (العمل مع المجتمعات) إلى حد كبير ولكن ليس حصــريًا بتدريب الممارســين لتعزيز الرفاه الاجتماعي على مســـتوى المجتمع المحلي. ولأن برامج التنمية المجتمعية ملتزمة صـــراحة بإقامة مشاريع منتجة اقتصاديا، وخلق فرص العمل، ورفع الدخل ومستويات المعيشة، فإنها تعمل بنشاط على تعزيز الاســتثمارات الاجتماعية. بالإضــافة إلى ذلك، فإنها تدمج بشــكل فريد الأهداف الاقتصــادية والاجتماعية. وتعد التعاونيات المحلية مثالاً جيدًا على كيفية التكامل الوثيق بين الأنشـــطة الاقتصـــادية والاجتماعية، ولكن العديد من المشــاريع الأخرى، بما في ذلك زراعة الحيازات الصــغيرة، وتركيب إمدادات المياه في القرى، وبناء عيادات قروية، وإنشــاء مشــاريع صــغيرة، لها أيضًــا طابع اقتصــادي واجتماعي مزدوج. وظيفتها ما يضــمن أن تؤدي الأنشــطة الاقتصــادية الإنتاجية إلى تحســينات ملموســة في رفاهية الناس. في الآونة الأخيرة، تم الاعتراف بوظائف الاســـتثمار في الممارســـة المجتمعية، وأشـــار ميدجلي (2010) بأن الوظيفة الاســتثمارية للتدخلات المجتمعية تحتاج إلى تعزيز وإعادة تجميعها ضـــمن مدخل تنموي أوســـع يؤكد على دور البرامج التي تعزز رأس المال البشـــري والاجتماعي وكذلك فرص العمل. (Midgley, 2017, p.25)

يقصــد بالاســتثمار المجتمعي في هذه الدراســة: يســاعد الاســتثمار على بناء قدرات المنظمات واختبار الابتكارات وتحقيق الاســتدامة، من خلال ربط المؤســســات الاجتماعية بالمســتثمرين، ومســاعدتها في الاتصال بالممولين المناسبين، ومساعدتها على تطوير المعلومات وتقديمها، وإدارة العلاقة بين المؤسسات

والمستثمرين وتحقيق القيمة الاجتماعية والمادية معا. والتأكيد على نقاط القوة المجتمعية وقيام ممارسي المجتمع بتنمية الأصول الموجودة لإنشاء مشاريع لها تأثير إيجابي طويل المدى على رفاهية المجتمع.

4- استدامة المنظمات غير الربحية

الاستدامة هي قدرة المنظمات غير الربحية على الوفاء بالتزاماتها لتلبية الاحتياجات المجتمعية الهامة، الاستدامة والتنمية المستدامة مفهومان متشابكان. (Nganga, 2013, p.15)

تعرف الاستدامة انها استراتيجيات وقرارات الاعمال التي تحقق للجمعية النجاح على المدى الطويل ، وبمعني اخر فإنها تعني القدرة على المحافظة على وضع محدد وعادة يتم ربطها مع البيئة والانظمة الانسانية والبيولوجية. (الجبوري و النعيمي، 2016، ص 60)

لقد برزت الاستدامة بقوة باعتبارها السبب الرئيسي وراء اهتمام المؤسسات الخيرية بالاستثمار الاجتماعي كأداة جديدة للمساعدة في تمويلها". على النحو التالي:

- الاستدامة، وضمان القدرة على تنويع مصادر الدخل بطريقة مستدامة ذاتيًا ويمكن التنبؤ بها
- التأثير، مما يسمح للجمعيات الخيرية بتحديد الأولويات وتوفير التمويل المرتبط بها
- توسيع النطاق والنمو، مما يتيح توسيع نطاق العمل وتسهيل إحداث تأثير أكبر
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات أو الاقتصاد منخفض الكربون والاستثمار في تغيير نماذج الأعمال لتحقيق ذلك
- الاستقلالية والمرونة في مصادر الدخل، بدلاً من الاضطرار إلى الرقص على أنغام المانحين
- بناء بنيتها التحتية الداخلية للتركيز على قياس الأثر.

لقد برزت الاستدامة بقوة باعتبارها السبب الرئيسي وراء اهتمام المؤسسات الخيرية بالاستثمار الاجتماعي كأداة جديدة للمساعدة في تمويلها. يتوافق هذا جيدًا مع النتائج التي تفيد بأن المؤسسات الخيرية تفكر في الغالب في الاستدامة عند تحديد أهدافها المالية الإستراتيجية (Salway, 2017, p.29).

ويقصد بالاستدامة في هذا الدراسة: عملية مستمرة تنطوي على التفاعل بين العناصر الاستراتيجية والتنظيمية والبرنامجية والاجتماعية والمالية المختلفة. باعتبارها السبب الرئيسي وراء اهتمام الجمعيات الاهلية بالاستثمار الاجتماعي كأداة جديدة للمساعدة في تمويلها، والاستمرار في الوفاء بمهمتها وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين خاصة المستفيدين والداعمين.

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- **نوع الدراسة:** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، التي تصور الواقع وتشخصه وتسهم في تحليل ظواهره، لذا فالدراسة الحالية تستهدف تحديد وضع استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي التي تستخدمها المنظمات غير الربحية ودور الاستثمار الاجتماعي في تحقيق الاستدامة بالمنظمات غير الربحية.

2- **المنهج المستخدم:** تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لاتفاق هذ النوع مع الدراسات الوصفية، من خلال الحصر الشامل لمجالس الادارة والعاملين بالجمعيات الاهلية مجتمع البحث.

3- أدوات الدراسة:

استمارة استبيان: مطبقة على مجالس الادارة والعاملين بالجمعيات الاهلية حول (الاستثمار المجتمعي وتنمية الموارد المالية ودوره في تحقيق الاستدامة بالمنظمات غير الربحية). وتم الاستعانة في تصميم الاستبيان بالاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، كما تم الاستعانة باستبانة دراسة (أبوسمرة، 2017) وهي دراسة تمت بمحافظات غزة- فلسطين، كذلك تم ترجمة والاستعانة باستبانة دراسة (Nganga, 2013) ". حول:(Social Investment Strategies And Sustainability)".

<u>الصدق الظاهري:</u> تم تطبيق الصدق الظاهري بعرض الأداة على عدد (5) من الأساتذة بكليات الخدمة الاجتماعية. وتم اختبار الصدق الذاتي والثبات. وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن 80٪، وتم حذف بعض العبارات واعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

<u>الثبات:</u> تم حساب الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات (ألفاكرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستمارة الاستبيان لمجالس الادارة والعاملين بالمنظمات الاهلية وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26) . ويستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا. وبالتالي قامت الباحثة بإختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من 50 مفردة، وأظهرت نتائج التحليل الجدول التالي:

جدول رقم (1): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
تطوير عمل الجمعية	8	0.958	0.979
استمرارية تقديم الخدمات	6	0.980	0.990
توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل	13	0.935	0.967
التمكين الاقتصادي في المجتمع	11	0.894	0.946
استقلالية الدخل للجمعيات	6	0.843	0.918
الجوانب الاجتماعية للاستثمار	9	0.929	0.964
دور الاستثمار في الاستدامة	**53**	**0.966**	**0.983**
عقبات خارج الجمعية	7	0.939	0.969
عقبات داخل الجمعية	8	0.945	0.972
عقبات ومعوقات الاستثمار	**15**	**0.961**	**0.980**

ويتضح من الجدول السابق ما يلي: بالنسبة لأبعاد استمارة استبيان مساهمة الاستثمار على أداء واستدامة الجمعية اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت 0.60 وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات الأداة، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد من (0.843: 0.980) كذلك بالنسبة لأبعاد العقبات والمعوقات، اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت 0.60 وتراوحت ما بين (0.939: 0.945) وهذا ما يشير إلى وجود درجة عالية من الاعتمادية على اداة الاستبيان.

4- مجالات الدراسة

(أ) المجال المكاني: تم اجراء الدراســـة الميدانية من خلال الجمعيات الاهلية بمحافظة الفيوم، والتي تم توفيق أوضـاعها وفقا لقانون رقم 149 لسنة 2019. حيث تم اختيار عينة عمدية من الجمعيات الأهلية النشطة في مجال المشاريع الاجتماعية وريادة الاعمال بمحافظة الفيوم وعددها (7) جمعيات أهلية، وذلك وفقا للأسباب التالية:

- ترشيح المسئولين بإدارة الجمعيات بمديرية التضـامن الاجتماعي الفيوم لهذه الجمعيات، أنها من الجمعيات النشطة والفعالة في مجال المشاريع الاجتماعية والريادية.
- موافقة واستعداد المسئولين بالجمعية على التعاون مع الباحثة.

- لها مقر فعلي، وبرامج وأنشطة فعلية.

جدول (2): يوضح المجال المكاني للدراسة

1- جمعية أيادي مصرية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية
2-جمعية التدريب المهني والاسر المنتجة بالفيوم
3-جمعية تنمية المجتمع بمنشأة عبدالمجيد
4-جمعية تنمية المجتمع بطبهار
5-جمعية تنمية المجتمع بالنزلة
6-جمعية تنمية المجتمع الحادقة
7-جمعية تنمية المجتمع ببنطون

(ب) المجال البشرى: طبقت الدراسة من خلال الحصر الشامل للمسئولين والعاملين بالجمعيات الاهلية (مجالس الإدارة والعاملين الفنيين)، وبلغ عددهم مجلس الادارة (49) والعاملين (22).

وتم التطبيق الفعلي من خلال عينة عمدية ممن تواجدوا وقت جمع البيانات وبلغت اجمالي (50)، وذلك للاسباب التالية:

1. صعوبة مقابلة بعض المبحوثين خاصة مجالس الادارة بالجمعيات
2. رفض واعتذار البعض من العاملين،
3. اعتماد بعض الجمعيات على المتطوعين (بدون اجر) وعدم تواجدهم بصفة أساسية
4. تغيب البعض وتواجد بعض العاملين في دورات تدريبية خارج الجمعية وقت جمع البيانات.

ونظرًا لمحدودية التمثيل للعينة، هناك ما يبرر إجراء مزيد من الدراسات ومسوح أكبر حتى يمكن تعميم النتائج وتطوير القطاع الأهلي بالمجتمع المصري ليكون قطاع قوي ومستدام.

(ج) المجال الزمني: تم جمع البيانات في الفترة من 2022/4/1 إلى 2022/4/30.

ثامنا: نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: النتائج المتعلقة بوصف المبحوثين (عينة الدراسة)

جدول رقم (3): وصف عينة الدراسة من حيث النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	28	56.00
أنثى	22	44.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة الاناث بالمسئولين بالجمعيات الاهلية من أعضاء مجالس الادارات والعاملين محل الدراسة تبلغ (44%)، بينما بلغت الاغلبية من الذكور بنسبة (56%) بواقع (28 مفردة).

جدول رقم (4): وصف عينة الدراسة من حيث السن

السن	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	3	6.00
من 30 سنة الى أقل من 40 سنة	6	12.00
من 40 سنة الى أقل من 50 سنة	6	12.00
من 50 سنة الى أقل من 60 سنة	1	2.00
من 60 سنة فأكثر	34	68.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن العمر للمسئولين بالجمعيات الاهلية جاءت نسبة (أقل من 30) تبلغ (6%) بواقع (3 مفردة) بينما بلغت من 30 سنة الى أقل من 40 سنة نسبة (12%) بواقع (6 مفردة)، ومن 40 سنة الى أقل من 50 سنة نسبة (12%) بواقع (6 مفردة)، في حين كانت من 50 سنة الى أقل من 60 سنة نسبة (2%) بواقع (1 مفردة)، أما فئة أكثر من 60 سنة فبلغت نسبة (68%) بواقع (34 مفردة).

جدول رقم (5): وصف عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
يقرأ ويكتب	1	2.00
مؤهل متوسط	14	28.00
مؤهل فوق المتوسط	14	28.00
مؤهل عالي	21	42.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة يقرأ ويكتب من المسئولين بالجمعيات الاهلية من أعضاء مجالس الادارات والعاملين محل الدراسة تبلغ (2%) بواقع (1 مفردة) بينما بلغت مؤهل متوسط نسبة (28%) بواقع (14 مفردة)، كما بلغت مؤهل فوق المتوسط نسبة (28%) بواقع (14 مفردة)، في حين كانت مؤهل عالي آخر

نسبة (42%) بواقع (21 مفردة). بالاضافة الى ذلك، لم يتبين وجود أي من أفراد العينة حاصل على بكالوريوس خدمة اجتماعية، ودراسات عليا.

جدول رقم (6): وصف عينة الدراسة من حيث المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس الجمعية	6	12.00
نائب رئيس الجمعية	5	10.00
سكرتير الجمعية	4	8.00
أمين الصندوق	5	10.00
عضو مجلس إدارة	14	28.00
مدير الجمعية	2	4.00
عاملين (مسئول مالي / اداري / برامج)	14	28.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة رؤساء الجمعيات محل الدراسة تبلغ (12%) بواقع (6 مفردة) بينما بلغت نائب رئيس الجمعية نسبة (10%) بواقع (5 مفردة)، كما بلغت سكرتير الجمعية نسبة (8%) بواقع (4 مفردة)، في حين كانت أمين الصندوق نسبة (10%) بواقع (5 مفردة)، كما كانت عضو مجلس ادارة نسبة (28%) بواقع (14 مفردة)، كما كانت مدير الجمعية نسبة (4%) بواقع (2 مفردة) حيث أن مديري بعض الجمعيات من مجلس الادارة، كما كانت نسبة العاملين (مسئول مالي / اداري / برامج) نسبة (28.00) بواقع (14 مفردة).

جدول رقم (7): وصف عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	9	18.00
من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات	8	16.00
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	0	0.00
أكثر من 15 سنة	33	66.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن سنوات الخبرة للمسئولين بالجمعيات الاهلية من أعضاء مجالس الادارات والعاملين الفنيين محل الدراسة جاءت أقل من 5 سنوات بنسبة (18%) بواقع (9 مفردة) بينما من 5سنوات الى أقل من 10 سنوات بلغت نسبة (16%) بواقع (8 مفردة)، كما بلغت أكثر من 15 سنة نسبة (66%) بواقع (33 مفردة). بالاضافة الى ذلك، لم توجد أي مفردة بالفئة العمرية من 10 سنوات الى أقل من 15سنة.

المحور الثاني: النتائج المتعلقة بوصف الجمعيات الاهلية (مجتمع البحث)

جدول رقم (8): الموازنة السنوية للجمعية من وجهة نظر عينة الدراسة

الموازنة السنوية للجمعية	التكرار	النسبة
أقل من 500 ألف	5	10.00
من 500 ألف الى مليون	10	20.00
أكثر من مليون	35	70.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة أقل من 500 الف الموازنة السنوية بالجمعيات الاهلية محل الدراسة تبلغ (10%) بواقع (5 مفردة) بينما بلغت نسبة من 500 الف الى مليون نسبة (20%) بواقع (10 مفردة)، كما بلغت نسبة أكثر من مليون (70%) بواقع (35 مفردة).

جدول رقم (9): عدد المشاريع الاستثمارية في الجمعية من وجهة نظر عينة الدراسة

عدد المشاريع الاستثمارية في الجمعية	التكرار	النسبة
أقل من 3 مشاريع	4	8.00
من 3-6 مشاريع	45	90.00
أكثر 6 مشاريع	1	2.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة أقل من 3 مشاريع بالجمعيات الاهلية محل الدراسة تبلغ (8%) بواقع (4 مفردة) بينما بلغت نسبة من 3–6 مشاريع (90%) بواقع (45 مفردة)، كما بلغت نسبة أكثر من 6 مشاريع (2%) بواقع (1 مفردة).

جدول رقم (10): مجال عمل الجمعية من وجهة نظر عينة الدراسة

مجال عمل الجمعية	التكرار	النسبة
خيري	11	22.00
تنموي	39	78.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن مجال عمل بالجمعيات الاهلية محل الدراسة مجال خيري بنسبة (22%) بواقع (11 مفردة) بينما بلغت مجال تنموي نسبة (78%) بواقع (39 مفردة). وقد أكد المبحوثين على ان مجال عمل الجمعيات تركز في تنمية المجتمع من كل الابعاد اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا ودينيا وعلميا، خاصة الجانب الاقتصادي من خلال الاقراض ومشروعات الاسر المنتجة والمشاريع التنموية الاجتماعية والريادية والتمكين الاقتصادي لأفراد المجتمع (خاصة للمرأة والشباب الخريجين) والحفاظ على الحرف التراثية وتطويرها وتحويل القرى الى قرى منتجة وليس استهلاكية واقامة الورش مثل الجريد والفخار.

جدول رقم (11): عدد العاملين في الجمعية

عدد العاملين في الجمعية	التكرار	النسبة
أقل من 10 موظف	8	16.00
من 11-20 موظف	13	26.00
من 21-30 موظف	24	48.00
من 30 موظف فأكثر	5	10.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة عدد العاملين للمسئولين بالجمعيات الاهلية محل الدراسة بفئة أقل من 10 موظف تبلغ (16%) بواقع (8 مفردة)، بينما بلغت نسبة فئة من 11 الى 20 موظف (26%) بواقع (13 مفردة)، كما بلغت نسبة فئة من 21 الى 30 موظف (48%) بواقع (24 مفردة)، وأخيراً بلغت نسبة فئة من 30 موظف فأكثر (10%) بواقع (5 مفردة).

المحور الثالث: وضع استراتيجيات الاستثمار المجتمعي بالجمعيات الاهلية

جدول رقم (12): تكرارات ونسب معرفة ما هو الاستثمار الاجتماعي

هل تعرف ما هو الاستثمار الاجتماعي	التكرار	النسبة
نعم	48	96.00
لا	2	4.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة من لديهم معرفة بالاستثمار الاجتماعي تبلغ (96%) بواقع (48 مفردة)، بينما من لم لديهم أي معرفة بالاستثمار الاجتماعي تبلغ (4%) بواقع (2 مفردة).

جدول رقم (13): تكرارات ونسب تأثير اتجاهات سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي

تأثير اتجاهات سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي	التكرار	النسبة
نعم	22	44.00
الى حد ما	16	32.00
لا	12	24.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق أن نسبة تأثير اتجاهات سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي على الجمعية نحو الموافقة تبلغ (44%) بواقع (22 مفردة)، بينما كانت في فئة الى حد ما تبلغ (32%) بواقع (16 مفردة)، وأخيراً نسب عدم الموافقة بلغت (24%) بواقع (12 مفردة) من وجهة نظر المبحوثين.

جدول رقم (14): متوسط ترتيب مصادر التمويل للجمعية

ترتيب مصادر التمويل للجمعية	الوسط الحسابي	الترتيب
الحكومة / الصناديق الاجتماعية	2.12	2
المنح والتبرعات الأجنبية	1.34	5
الدخل المكتسب / المؤسسات الاجتماعية	2.46	1
الأفراد من أصحاب الثروات الضخمة	1.50	3
الشركات / الشركات الخاصة	1.46	4

وضح الجدول السابق أن الدخل المكتسب / المؤسسات الاجتماعية كان في المركز الأول من مصادر التمويل بالجمعيات الاهلية بوسط حسابي (2.46) ويليه الحكومة / الصناديق الاجتماعية بوسط حسابي (2.12)، ويليه الأفراد من أصحاب الثروات الضخمة بوسط حسابي (1.50) ويليه الشركات / الشركات الخاصة بوسط حسابي (1.46) وأخيراً المنح والتبرعات الأجنبية بوسط حسابي (1.34). واكد المبحوثين على المصدر الاساسي وهو التمويل الذاتي من خلال اشتراكات الاعضاء.

جدول رقم (15): تواجد استراتيجيات الاستدامة بالجمعية

مستوى تواجد استراتيجيات الاستدامة	التكرار	النسبة
نعم	45	90.00
لا	5	10.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق، أن نسبة الموافقة على تواجد استراتيجيات الاستدامة تبلغ (90%) بواقع (45 مفردة)، بينما نسب عدم الموافقة على تواجد استراتيجيات الاستدامة تبلغ (10%) بواقع (5 مفردة).

جدول رقم (16): عوامل نجاح استراتيجية / استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي بالجمعية

عوامل نجاح استراتيجية / استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي الخاصة بمؤسستك	التكرار	النسبة
التمويل / المنح	50	100.00
القدرة التقنية	9	18.00
البيئة التنظيمية الحكومية	30	60.00
الشبكات / الشراكة	1	2.00
القيادة والحكم	13	26.00
سياسات وأنظمة الإدارة	35	70.00
برمجة العمل والتخطيط	43	86.00
ابتكار اجتماعي	4	8.00

يوضح الجدول السابق، أن التمويل / المنح كان في المركز الأول من عوامل نجاح الاستثمار الاجتماعي بالجمعية بنسبة (100%) بواقع (50 مفردة)، ويليه برمجة العمل والتخطيط بنسبة (86%) بواقع (86%)، ويليه سياسات وأنظمة الإدارة بنسبة (70%) بواقع (35 مفردة)، ويليه البيئة التنظيمية الحكومية بنسبة (60%) بواقع (30 مفردة)، ويليه القيادة والحكم بنسبة (26%) بواقع (13 مفردة)، ويليه القدرة التقنية بنسبة (18%) بواقع (9 مفردة)، ويليه ابتكار اجتماعي بنسبة (8%) بواقع (4 مفردة)، وأخيراً الشبكات / الشراكة بنسبة (2%) بواقع (1 مفردة). وقد جاء التمويل / المنح من عوامل نجاح الاستثمار الاجتماعي بالجمعية بالاجماع بين عينة البحث وقد يفسر ذلك ما أكده (Hailey & Salway, 2016, p. 585) أن الاستثمار الاجتماعي يجلب تمويلا جديدا للمجتمع المدني بطريقة توفر القدرة على الاستدامة والتمويل المناسب وتكون أكثر استقلالية ماليا وسد فجوات التمويل من أجل الابتكار والنمو.

جدول رقم (17): تكرارات ونسب تحقيق الابتكار الاجتماعي لتحقيق الاستدامة

مدى تحقيق الابتكار الاجتماعي لتحقيق الاستدامة	التكرار	النسبة
نعم	35	70.00
لا	15	30.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق، أن نسبة الموافقة على تحقيق الابتكار الاجتماعي لتحقيق الاستدامة تبلغ (70%) بواقع (35 مفردة)، بينما نسب عدم الموافقة على تحقيق الابتكار الاجتماعي لتحقيق الاستدامة تبلغ (30%) بواقع (15 مفردة).

جدول رقم (18): مدى اتساق القيم التنظيمية للموظف وانفتاحه على الأفكار والآراء الجديدة

اتساق القيم التنظيمية للموظف وانفتاحه على الأفكار والآراء الجديدة (الابتكار الاجتماعي)	التكرار	النسبة
نعم	20	40.00
الى حد ما	15	30.00
لا	15	30.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق، أن نسبة اتساق القيم التنظيمية للموظف وانفتاحه على الأفكار والآراء الجديدة (الابتكار الاجتماعي) نحو الموافقة تبلغ (40%) بواقع (20 مفردة)، بينما كانت في فئة الى حد ما تبلغ (30%) بواقع (15 مفردة)، وأخيراً نسب عدم الموافقة بلغت (30%) بواقع (15 مفردة).

جدول رقم (19): استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات

مدى استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي	التكرار	النسبة
نعم	50	100.00
لا	0	0.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق، أن نسبة الموافقة على استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات عينة البحث تبلغ (100%) بواقع (50 مفردة).

جدول رقم (20): مستوى استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي كمكون للاستدامة بالجمعية

الأبعاد	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
صندوق الأوقاف	5	10.00%	30.30%	ضعيف أقل من 50%	6
الصندوق الاجتماعي	37	74.00%	44.31%	متوسط أكبر من 50% وأقل من 75%	1
سندات التأثير الاجتماعي	5	10.00%	30.30%	ضعيف أقل من 50%	7
حقوق الملكية / المشاريع التجارية	14	28.00%	45.36%	ضعيف أقل من 50%	5
مؤسسات تمويل تنمية المجتمع	37	74.00%	44.31%	متوسط أكبر من 50% وأقل من 75%	2
المؤسسات الاجتماعية	29	58.00%	49.86%	متوسط أكبر من 50% وأقل من 75%	3
الصندوق المتخصص (صناديق الأيزو، الشباب والمرأة)	5	10.00%	30.30%	ضعيف أقل من 50%	8
التطوع	21	42.00%	49.86%	ضعيف أقل من 50%	4
مستوى استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي		**38.25%**	**22.15%**	**مستوى ضعيف (M < 50%)**	

يتضح من نتائج الجدول رقم (19) السابق أن:

- مستوى استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي ضعيف حيث بلغ الوسط الحسابي (38.25%)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "الصندوق الاجتماعي" بمتوسط حسابي (74%)، وجاء في الترتيب الثاني "مؤسسات تمويل تنمية المجتمع" بمتوسط حسابي (74%)، وجاء في الترتيب الثالث "المؤسسات الاجتماعية" بمتوسط حسابي (58%)، وجاء في الترتيب الرابع "التطوع" بمتوسط حسابي (42%)، وجاء في التريب الخامس "حقوق الملكية/ المشاريع التجارية" بمتوسط حسابي (28%)، وجاء في الترتيب السادس "صندوق الأوقاف" بمتوسط حسابي (10%)، وجاء في الترتيب السابع "سندات التأثير الاجتماعي" بمتوسط حسابي (10%)، وجاء في الترتيب الثامن والأخير "الصندوق المتخصص (صناديق الأيزو، الشباب والمرأة)" بمتوسط حسابي (10%). ويتفق ذلك مع دراسة (Hailey & Salway, 2016) أن بعض المنظمات غير الربحية الريادية تستخدم صناديق الاستثمار الاجتماعي لإنشاء منصات جديدة لجمع التبرعات أو توسيع حملات جمع التبرعات الحالية، لشراء أصول مثل العقارات أو المباني، أو تمويل المؤسسات الاجتماعية الجديدة، أو غيرها من المشاريع القائمة على القيمة والتي تولد دخلاً إضافيًا. كما اكد المبحوثين أن الاستراتيجية الاساسية هي الاقراض واقامة المشروعات والوحدات الانتاجية والمعارض والتسويق. بينما لم يتم تهيئة الجمعيات الاهلية وتهيئة البيئة التمكينية لدخولها مجال الاستثمار الخيري والتي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم العمل الاهلي لسنة 2019 من خلال تأسيس شركات وصناديق استثمارية خيرية ترتبط بأنشطتها، واعادة استثمار هذه العوائض أو فائض ايرادتها العادية في مجالات تضمن دخل ملائم مثل الودائع أو اذن الخزانة أو السندات الحكومية أو ما تصدره أو تضمنه البنوك المعتمدة من شهادات الاستثمار أو الايداع او السندات أو ما تقبله من ودائع.

جدول رقم (21): متوسط ترتيب أهمية عوائد الاستثمار الاجتماعي

أهمية عوائد الاستثمار الاجتماعي لمؤسستك الفردية	الوسط الحسابي	الترتيب
المستوى الاجتماعي	2.30	2
المستوى البيئي	2.08	3
المستوى المالي	2.46	1

يوضح الجدول السابق، أن العائد المالي كان في المركز الأول من عوائد الاستثمار الاجتماعي بوسط حسابي (2.46)، ويليه العائد الاجتماعي بوسط حسابي (2.30)، ويليه العائد البيئي بوسط حسابي (2.08). ويتفق ذلك مع ما أكده (هواري، 2019) أن القيمة المالية لها الأولوية في الاستثمار التقليدي، وفي العمل الخيري الاولوية للقيمة الاجتماعيةً، أما في الاستثمار الاجتماعي فكلاهما معا.

جدول رقم (22): العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار استراتيجية الاستثمار الاجتماعي بالجمعية

العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار استراتيجية الاستثمار الاجتماعي لمؤسستك كمكون للاستدامة	التكرار	النسبة	الترتيب
التعقيد التكنولوجي	30	60.00	3
التأثير السياسي أو الحكومي	13	26.00	4
العولمة والتدويل	8	16.00	5
زيادة حجم المؤسسة	0	0.00	7
الوعي الاستراتيجي	40	80.00	2
الديناميكية الاجتماعية	7	14.00	6
القيود الاقتصادية والمالية	43	86.00	1

يوضح الجدول السابق، أن القيود الاقتصادية والمالية كانت في المركز الأول من العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار استراتيجية الاستثمار الاجتماعي كمكون للاستدامة بنسبة (86%) بواقع (40 مفردة)، ويليه الوعي الاستراتيجي بنسبة (80%) بواقع (40 مفردة)، ويليه التعقيد التكنولوجي بنسبة (60%) بواقع (30 مفردة)، ويليه التأثير السياسي أو الحكومي بنسبة (26%) بواقع (13 مفردة)، ويليه العولمة والتدويل بنسبة (16%) بواقع (8 مفردة)، ويليه الديناميكية الاجتماعية بنسبة (14%) بواقع (7 مفردة)، بينما لم يري أيا من عينة الدراسة زيادة حجم المؤسسة عامل لاختيار استراتيجية الاستثمار. وأضاف أغلب المبحوثين تأثير متغيرات السوق الاقتصادية المحلية والعالمية. ويتفق هذا مع نتائج دراسة (Nganga, 2013) من وجود علاقة إيجابية مباشرة قوية بين الاستثمار الاجتماعي SI واستدامة المنظمات غير الربحية، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر على تبني SI مثل الابتكار الاجتماعي، وتوافر التمويل، والعولمة والتدويل والهيكل التنظيمي المرونة. وتعد القيادة والحوكمة والتواصل والتمويل والقدرات الفنية من الاستراتيجيات الناجحة نحو استدامة SI للمنظمات غير الربحية.

جدول رقم (23): تكرارات ونسب مشاركة الموظفين في عملية الاستثمار الاجتماعي

درجة مشاركة الموظفين في عملية الاستثمار الاجتماعي	التكرار	النسبة
كبيرة جدا	1	2.00
كبيرة	20	40.00
متوسطة	20	40.00
قليلة	7	14.00
لا على الاطلاق	2	4.00
الاجمالي	50	100.00

يوضح الجدول السابق، أن مشاركة الموظفين في عملية الاستثمار الاجتماعي بالجمعية جاءت بدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة بنفس النسبة (40%) بواقع (20 مفردة) لكلا منهما، ويليها بدرجة قليلة بنسبة (14%) بواقع (7) مفردة، ويليها لا على الاطلاق بنسبة (4%) بواقع (2 مفردة)، وأخيراً بدرجة كبيرة جداً بنسبة (2%) بواقع (مفردة واحدة). ويفسر ذلك التفاوت في درجة مشاركة الموظفين بالمؤسسات.

المحور الرابع: دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة بالجمعيات الاهلية

(1)تطوير عمل الجمعية:

جدول رقم (24): تكرارات تطوير عمل الجمعية

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحساب ي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
وجود هيكل تنظيمي فعال وواضح معتمد من مجلس الادارة	34	68	7	14%	3	6	6	12	0	0	4.38	1.05	50.000**	1
توفر نظام مالي محوسب متكامل وفعال	10	20	25	50	7	14	8	16	0	0	3.74	0.96	17.040**	5
وجود هوية تنظيمية للجمعية (رؤيا-رسالة-قيم-أهداف)	10	20	26	52	6	12	8	16	0	0	3.76	0.96	20.080**	3
تطبيق فعال للخطة الاستراتيجية للجمعية	11	22	26	52	5	10	8	16	0	0	3.80	0.97	20.880**	2
تطوير مستمر للكوادر البشرية للجمعية	8	16	27	54	4	8	10	20	1	2	3.62	1.05	41.000**	6
فعالية تطبيق القوانين بالجمعية	9	18	27	54	7	14	7	14	0	0	3.76	0.92	22.640**	4
التوسع الأفقي والرأسي للجمعية	0	0	33	66	5	10	9	18	3	6	3.36	0.98	46.320**	8
القدرة على استقطاب الكفاءات من الكادر البشري	6	12	27	54	4	8	10	20	3	6	3.46	1.13	39.000**	7
المتغير ككل											**3.74**	**0.88**	**بدرجة متوسطة (3 < M)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- دور الاستثمار في تطوير عمل الجمعية جاء مستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.74)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول " وجود هيكل تنظيمي فعال وواضح معتمد من مجلس الادارة" بمتوسط حسابي (4.38)، وجاء في الترتيب الثاني " تطبيق فعال للخطة الاستراتيجية للجمعية" بمتوسط حسابي (3.80)، وجاء في الترتيب الثالث"وجود هوية تنظيمية للجمعية (رؤيا–رسالة–قيم–أهداف)" بمتوسط حسابي (3.76)، وجاء في الترتيب الرابع " فعالية تطبيق القوانين" بمتوسط حسابي (3.76)، وجاء في التريب الخامس " توفر نظام مالي محوسب متكامل وفعال" بمتوسط حسابي (3.76)، وجاء في الترتيب السادس " تطوير مستمر للكوادر البشرية للجمعية" بمتوسط حسابي (3.62)، وجاء في الترتيب السابع "القدرة على استقطاب الكفاءات من الكادر البشري" بمتوسط حسابي (3.46)، وجاء في الترتيب الثامن والأخير "التوسع الأفقي والرأسي للجمعية" بمتوسط حسابي (3.36).
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **تطوير عمل الجمعية** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع.

ويفسر ذلك ما توصلت اليه دراسة (سليمان، 2017) أن العوامل التنظيمية المؤثرة على تحقيق استدامة المشروعات التنموية أن الجمعيات الاهلية تجد صعوبة في الالتزام بالانشطة التي تحقق الاستمرارية، أما العوامل المجتمعية المؤثرة علي تحقيق استدامة المشروعات التنموية فتمثلت في أن الجمعيات الاهلية تجد صعوبة في التواصل مع الجهات المانحة بعد توقف المشروعات.أما العوامل البشرية المؤثرة علي تحقيق استدامة المشروعات التنموية فتمثلت في ضعف الامكانيات المادية لدى الجمعيات يجعلها غير جاذبة لذوي الخبرات.

(2)استمرارية تقديم الخدمات:

جدول رقم (25): تكرارات استمرارية تقديم الخدمات

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
ضمان استمرارية وأثر تقديم المساعدات للفئات المستفيدة من الجمعية ما بعد التمويل	14	28	25	50	8	16	2	4	1	2	3.98	0.89	39.000**	1
ضمان جودة تقديم الخدمات أثناء وبعد التمويل	12	24	26	52	9	18	2	4	1	2	3.92	0.88	40.600**	3
توسيع الخدمات المقدمة للفئة المستفيدة على مدار عمل الجمعية	12	24	25	50	9	18	3	6	1	2	3.88	0.92	36.000**	5
اختيار الفئات المستفيدة وفق تحديد دقيق لاحتياجاتهم	14	28	24	48	9	18	3	6	0	0	3.98	0.84	18.960**	2
التغيير المستمر للبرامج بما يلبي احتياجات المستفيدين	10	20	27	54	10	20	3	6	0	0	3.88	0.80	25.040**	6
التأكد من أن البرامج والمشاريع ضمن حاجات المجتمع وليست مقيدة بأجندة المانحين	10	20	28	56	9	18	3	6	0	0	3.90	0.79	27.920**	4
المتغير ككل											**3.92**	**0.82**	**بدرجة متوسطة (M < 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- دور الاستثمار في استمرارية تقديم الخدمات جاء بمستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.92)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "ضمان استمرارية وأثر تقديم المساعدات للفئات المستفيدة من المؤسسة ما بعد التمويل" بمتوسط حسابي (3.98)، وجاء في الترتيب الثاني "دقة اختيار الفئات المستفيدة وفق تحديد دقيق لاحتياجاتهم" بمتوسط حسابي (3.98)، وجاء في الترتيب الثالث "ضمان جودة تقديم الخدمات أثناء وبعد التمويل " بمتوسط حسابي (3.92)، وجاء في الترتيب الرابع "التأكد من أن البرامج والمشاريع ضمن حاجات المجتمع وليست مقيدة بأجندة المانحين" بمتوسط حسابي (3.90)، وجاء في التريب الخامس "توسيع الخدمات المقدمة للفئة المستفيدة على مدار عمل الجمعية" بمتوسط حسابي (3.88)، وجاء في الترتيب السادس والأخير "التغيير المستمر للبرامج بما يلبي احتياجات المستفيدين" بمتوسط حسابي (3.88).
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **استمرارية تقديم الخدمات** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع.

حيث ما أشارت اليه دراسة (عبدالقادر و جمال الدين، 2018) من أهمية الاستدامة المالية باعتبارها شرطا لاستمرارية المنظمة الخيرية ، ، وأكدت الدراسة أن صناديق الاستثمار الوقفية بالمنظمات الخيرية خيارا مهما لخلق استدامة مالية طويلة الأجل مع توافر التشريعات الملائمة ، ووجود القيادة الكفوءة إداريًا واستثماريًا للنهوض بالجمعيات الخيرية.

حيث أن الاستثمار الاجتماعي باعتباره الأحدث في سلسلة من المراحل المتسلسلة في تطور الرعاية الاجتماعية الحكومية (Midgley, 2017, p. 2)

(3)توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل:

جدول رقم (26): تكرارات توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
وجود سياسات وأدلة ونظم إدارية لمكونات الجمعية مفعلة	28	56	11	22	6	12	4	8	1	2	4.22	1.07	45.800**	10
نشر التقارير الإدارية والمالية السنوية العامة	33	66	5	10	7	14	4	8	1	2	4.30	1.11	68.000**	7
توفر توصيف واضح لكل وظيفة في الهيكل التنظيمي	31	62	7	14	7	14	4	8	1	2	4.26	1.10	57.600**	8
انتظام التقارير الإدارية والمالية الدورية التي ترفعها الجمعية	36	72	9	18	3	6	2	4	0	0	4.58	0.78	61.200**	4
انتظام اجتماعات مجلس الإدارة بشكل دوري	42	84	6	12	1	2	1	2	0	0	4.78	0.58	94.160**	1
توفر نظام معتمد لتقييم برامج ومشاريع الجمعية	34	68	6	12	5	10	5	10	0	0	4.38	1.03	49.360**	6
وجود جهات رقابية داخلية بخلاف مراجع الحسابات الخارجي	15	30	28	56	7	14	0	0	0	0	4.16	0.65	13.480**	11
خضوع ذوي المناصب المختلفة بالجمعية للمحاسبية والمساءلة	32	64	10	20	6	12	2	4	0	0	4.44	0.86	43.120**	5
بساطة وسهولة الإجراءات والحصول على الخدمات للمستفيدين	33	66	15	30	2	4	0	0	0	0	4.62	0.57	29.080**	2
وضوح إجراءات تقديم الخدمات للعاملين	32	64	16	32	2	4	0	0	0	0	4.60	0.57	27.040**	3

وجود مؤشرات واضحة ومحددة لقياس مدى نجاح البرامج والمشاريع	26	52	14	28	7	14	2	4	1	2	4.24	0.98	42.600**	9
افصاح الجمعية عن سياستها، وقراراتها، وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع	21	42	14	28	7	14	6	12	2	4	3.92	1.19	22.600**	12
اتاحة الجمعية المعلومات للأشخاص المتأثرين بها، أو المحتمل تأثرهم بشكل أساسي	5	10	12	24	30	60	3	6	0	0	3.38	0.75	36.240**	13
المتغير ككل											**4.30**	**0.67**	**بدرجة متوسطة (M > 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- دور الاستثمار في توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل جاء بمستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (4.30)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "انتظام اجتماعات مجلس الإدارة بشكل دور" بمتوسط حسابي (4.78)، وجاء في الترتيب الثاني "بساطة وسهولة الإجراءات والحصول على الخدمات للمستفيدين" بمتوسط حسابي (4.62)، وجاء في الترتيب الثالث "وضوح الإجراءات تقديم الخدمات للعاملين" بمتوسط حسابي (4.60)، وجاء في الترتيب الرابع " انتظام التقارير الإدارية والمالية الدورية التي ترفعها المؤسسة في الوقت المحدد" بمتوسط حسابي (4.58)، بينما جاء في الترتيب الثامن "توفر وصف وتوصيف واضح لكل وظيفة في الهيكل التنظيمي" بمتوسط حسابي (4.26)، وجاء في الترتيب التاسع "وجود مؤشرات واضحة ومحددة لقياس مدى نجاح البرامج والمشاريع" بمتوسط حسابي (4.24)، وجاء في الترتيب العاشر "وجود سياسات وأدلة ونظم إدارية لمكونات المؤسسة مفعلة" بمتوسط حسابي (4.22)، وجاء في الترتيب الحادي عشر "وجود جهات رقابية داخلية بخلاف مراجع الحسابات الخارجي" بمتوسط حسابي (4.16)، وجاء في الترتيب الثاني عشر "افصاح الجمعية عن سياستها، وقراراتها، وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع" بمتوسط حسابي (3.92)، وجاء في الترتيب الثالث عشر "اتاحة الجمعية المعلومات للأشخاص المتأثرين بها، أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري" بمتوسط حسابي (3.38)،
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع. وهو ما اكدته دراسة (ليلاهم، 2016) من أهمية منهجية العائد على الاستثمار الاجتماعي للمنظمة من ونشر التقارير ، وإشراك أصحاب المصلحة الأكثر أهمية ، تعزيز ثقافة قياس الأثر والشفافية والمساءلة أمام أصحاب المصلحة وإظهار النتائج الإيجابية والسلبية بكل مصداقية، تقييم المشروع وتقدير القيمة المالية للنتائج والأثر، والقيمة من المنظور الاجتماعي.

(4)التمكين الاقتصادي في المجتمع:

جدول رقم (27): تكرارات التمكين الاقتصادي في المجتمع

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
زيادة الناتج القومي الإجمالي بالمجتمع	5	10	7	14	28	56	6	12	4	8	3.06	1.00	41.000**	10
زيادة دخل الفرد والمستوى المعيشي له	5	10	3	6	35	70	6	12	1	2	3.10	0.81	79.600**	9
انخفاض نسبة البطالة والفقر	5	10	1	2	37	74	6	12	1	2	3.06	0.79	93.200**	11
رفع مستوى قدرات ومهارات أفراد المجتمع	5	10	3	6	37	74	4	8	1	2	3.14	0.78	92.000**	8
التنسيق والتكامل مع مؤسسات المجتمع المختلفة الاهلية والحكومية بما لا يؤدي للتكرار والازدواجية	5	10	23	46	17	34	4	8	1	2	3.54	0.86	36.000**	6
الاعتماد على الجانب العلمي في طرح المشاريع التي تخدم المجتمع ذات التأثير الفعال	7	14	27	54	11	22	2	4	3	6	3.66	0.98	41.200**	5
وجود بيئة مجتمعية مشجعة على الاستثمار وتدعمه	1	2	28	56	12	24	6	12	3	6	3.36	0.94	47.400**	7
استخدام الموارد المحلية في برامج ومشاريع الجمعية	7	14	28	56	11	22	2	4	2	4	3.72	0.90	46.200**	4
مراجعة خطط التنمية الوطنية عند تحديد الاحتياجات والتخطيط للبرامج والمشاريع	7	14	31	62	7	14	3	6	2	4	3.76	0.92	57.200**	3
قياس نجاح البرامج والمشاريع والانشطة التنموية	12	24	26	52	7	14	3	6	2	4	3.86	0.99	38.200**	2
نشر ثقافة العمل بدلا من طلب المساعدة بالمجتمع المحلي	22	44	15	30	8	16	3	6	2	4	4.04	1.11	28.600**	1
المتغير ككل											**3.48**	**0.64**	**بدرجة متوسطة (M < 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- دور الاستثمار في التمكين الاقتصادي في المجتمع جاء مستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.48)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "نشر ثقافة العمل بدلا من طلب المساعدة" بمتوسط حسابي (4.04)، وجاء في الترتيب الثاني "قياس نجاح الأنشطة أو البرامج والمشاريع التنموية " بمتوسط حسابي (3.86)، وجاء في الترتيب الثالث "مراجعة خطط التنمية الوطنية عند تحديد الاحتياجات والتخطيط للبرامج والمشاريع" بمتوسط حسابي (3.76)، وجاء في الترتيب الرابع " استخدام الموارد المحلية في مشاريع الجمعية وبرامجها" بمتوسط حسابي (3.72)، وجاء في التريب الخامس " الاعتماد على الجانب العلمي في طرح المشاريع التي تخدم المجتمع ذات التأثير الفعال" بمتوسط حسابي (3.66)، وجاء في الترتيب السادس " التنسيق والتكامل مع مؤسسات المجتمع المختلفة والمؤسسات الحكومية بما لا يؤدي للتكرار والازدواجية" بمتوسط حسابي (3.54)، وجاء في الترتيب السابع "وجود بيئة مجتمعية مشجعة على الاستثمار وتدعمه" بمتوسط حسابي (3.36)، وجاء في الترتيب الثامن " رفع مستوى قدرات ومهارات أفراد المجتمع" بمتوسط حسابي (3.14)، وجاء في الترتيب التاسع "زيادة دخل الفرد والمستوى المعيشي له" بمتوسط حسابي (3.10)، وجاء في الترتيب العاشر " زيادة الناتج القومي الإجمالي بالمجتمع" بمتوسط حسابي (3.06)، وجاء في الترتيب الحادي عشر والأخير "انخفاض نسبة البطالة والفقر" بمتوسط حسابي (3.06).
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **التمكين الاقتصادي في المجتمع** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع. وهو ما اكدته دراسة (عبدالرزاق، 2017 ، ص17) من أهمية الاستثمار المجتمعي في تضييق الفجوات المجتمعية من خلال تكاتف القطاع المجتمعي مع الحكومة لتحقيق الصالح العام، والتوازي بين التقدم المجتمعي والتقدم الاقتصادي.

(5)استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية:

جدول رقم (28): تكرارات استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية)

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك		ك		ك		ك		ك					
ميزانية الجمعية تكفي تغطية المصروفات	4	8	34	68	11	22	1	2	0	0	3.82	0.60	53.520**	2
قدرة الجمعية على الاعتماد الذاتي في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها	6	12	30	60	11	22	3	6	0	0	3.78	0.74	35.280**	3
القدرة على التطوير الذاتي للجمعية	6	12	7	14	36	72	1	2	0	0	3.36	0.72	60.560**	6
تنوع مصادر التمويل المحلي لبرامج ومشاريع الجمعية	3	6	27	54	17	34	3	6	0	0	3.60	0.70	32.880**	5
وجود خطة للاستجابة لحالات الطوارئ بموازنة محددة	5	10	31	62	12	24	2	4	0	0	3.78	0.68	40.720**	4
عدم قبول الجمعية بأي تمويل مشروط مخالف للقانون	37	74	4	8	9	18	0	0	0	0	4.56	0.79	37.960**	1
المتغير ككل											**3.82**	**0.53**	**بدرجة متوسطة (M < 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- دور الاستثمار في استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية) جاء مستوى متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.82)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول " عدم قبول الجمعية بأي تمويل مشروط مخالف للقانون" بمتوسط حسابي (4.56)، وجاء في الترتيب الثاني " تغطية مصروفات الجمعية" بمتوسط حسابي (3.82)، وجاء في الترتيب الثالث "القدرة على الاعتماد الذاتي في تمويل الجزء الأكبر من أنشطتها" بمتوسط حسابي (3.78)، وجاء في الترتيب الرابع " وجود خطة للاستجابة لحالات الطوارئ بموازنة محددة" بمتوسط حسابي (3.78)، وجاء في التريب الخامس " تنوع مصادر التمويل المحلي لبرامج ومشاريع الجمعية" بمتوسط حسابي (3.60)، وجاء في الترتيب السادس والأخير " القدرة على التطوير الذاتي للجمعية" بمتوسط حسابي (3.36).
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية)** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع.

ويمكن تفسير ذلك ان غالبية المنظمات غير الربحية تعتمد على المنح / التبرعات الأجنبية، وهو ليس نموذجًا مستدامًا بالنظر إلى التحديات البيئية من الدول الغربية مثل الانهيارات الاقتصادية العالمية. ويتفق ذلك مع اغلب الدراسات السابقة والادبيات التي أكدت على أهمية الاستثمار في تقديم تمويلات جديدة، وسد الفجوات التمويلية لتحقيق الابتكار والنمو، وتطوير الاستدامة والاستقلالية للمنظمة. (سالواي، 2017، ص19)، (Salway, 2017, p.29)، (Hailey & Salway, 2016, p.585).

(6)الجوانب الاجتماعية للاستثمار:

جدول رقم (29): تكرارات الجوانب الاجتماعية للاستثمار

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
أثر مشاريع الجمعية على تقليل البطالة وخلق فرص عمل جديدة	5	10	26	52	15	30	4	8	0	0	3.64	0.78	25.360**	5
تحقق مشاريع الجمعية فرصة لبناء مهارات متعددة لأبناء المجتمع (تدريب القوى البشرية وتنميتها)	5	10	26	52	15	30	4	8	0	0	3.64	0.78	25.360**	6
أثر مشاريع الجمعية على توزيع الدخل في مصالح الفئات الاجتماعية محدودة الدخل	5	10	26	52	15	30	4	8	0	0	3.64	0.78	25.360**	7
يخدم منتج هذه المشاريع فئات اجتماعية منخفضة الدخل	26	52	9	18	10	20	5	10	0	0	4.12	1.06	20.560**	4
تحقق مشاريع الجمعية مردودات مادية جيدة للمجتمع	9	18	1	2	36	72	4	8	0	0	3.30	0.86	61.520**	9
تستهدف مشاريع الجمعية بعض الفئات الاجتماعية الضعيفة واستغلال طاقاتها بشكل أمثل	36	72	4	8	6	12	4	8	0	0	4.44	0.99	59.120**	1
مدى مساهمة مشاريع الجمعية في تنمية المجتمع	32	64	8	16	6	12	4	8	0	0	4.36	0.98	41.200**	3
مدى توافق مشاريع الجمعية مع البيئة المحلية (القانونية والعادات)	34	68	6	12	7	14	3	6	0	0	4.42	0.95	50.000**	2

مدى مساهمة مشاريع الجمعية في القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية غير الجيدة	10	20	5	10	30	60	5	10	0	0	3.40	0.93	34.000**	8
المتغير ككل											**3.88**	**0.72**	**بدرجة متوسطة (M > 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- مستوى الجوانب الاجتماعية للاستثمار متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.88)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "يستهدف المشروع بعض الفئات الاجتماعية ويستغل طاقاتها بشكل أمثل (ذوو الاحتياجات الخاصة كالمعاقين، المسنين، الأميين غير المتعلمين، الفئات العادية، الفقراء والمحتاجون)؟" بمتوسط حسابي (4.44)، وجاء في الترتيب الثاني " مدى توافق المشروع مع البيئة المحلية (القانونية والعادات)" بمتوسط حسابي (4.42)، وجاء في الترتيب الثالث " مدى مساهمة المشروع في تنمية المجتمع" بمتوسط حسابي (4.36)، وجاء في الترتيب الرابع "يخدم منتج هذا المشروع فئات اجتماعية منخفضة الدخل" بمتوسط حسابي (4.12)، وجاء في التريب الخامس " أثر المشروع على تقليل البطالة وخلق فرص عمل جديدة؟" بمتوسط حسابي (3.64)، وجاء في الترتيب السادس "يحقق المشروع فرصة لبناء مهارات متعددة لأبناء المجتمع (تدريب القوى البشرية وتنميتها)" بمتوسط حسابي (3.64)، وجاء في الترتيب السابع " أثر المشروع على توزيع الدخل في مصالح الفئات الاجتماعية محدودة الدخل" بمتوسط حسابي (3.64)، وجاء في الترتيب الثامن "مدى مساهمة المشروع في القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية غير الجيدة" بمتوسط حسابي (3.40)، وجاء في الترتيب التاسع والأخير " يحقق المشروع مردودات مادية جيدة للمجتمع" بمتوسط حسابي (3.30)
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **الجوانب الاجتماعية للاستثمار** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع. حيث تمثل الجمعيات الأهلية إحدى أهم قنوات التنمية وتنفيذها حيث تعتبر هذه الهيئات شريكا للمنظمات الحكومية في تحقيق أغراضها نحو تحقيق احتياجات الناس. كما تكمل جهود الحكومة في توفير التنمية المستدامة وخاصة في القطاع الاجتماعي والاقتصادي. (PHILIP, 2013)

المحور الخامس: العقبات والمعوقات التي تواجه تفعيل الاستثمار في الجمعيات الأهلية:

(1)عقبات خارج الجمعية:

جدول رقم (30): تكرارات عقبات خارج الجمعية

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الى ضعف إقبال المستثمرين على الاستثمار	9	18	8	16	27	54	6	12	0	0	3.40	0.93	22.800**	2
ضعف الشراكة مع القطاعين العام والخاص في الاستثمار الاجتماعي.	10	20	9	18	27	54	4	8	0	0	3.50	0.91	24.080**	1
عدم وجود محفزات حكومية واجتماعية واضحة للجمعيات التي لديها مشروعات استثمارات اجتماعية فعالة.	8	16	14	28	5	10	23	46	0	0	3.14	1.18	15.120**	3
غياب التقييم والدراسات المتخصصة حول الاستثمار الاجتماعي.	6	12	9	18	8	16	23	46	4	8	2.80	1.20	22.600**	5
غياب الإطار القانوني الواضح والشامل لمشروعات الاستثمار الاجتماعي للجمعيات الاجتماعية.	5	10	9	18	9	18	4	8	23	46	2.38	1.47	23.200**	6
وجود أنظمة معوقة للجمعيات في المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار	3	6	11	22	5	10	1	2	30	60	2.12	1.47	55.600**	7
ضعف الوعي العام بأهمية الاستثمار الاجتماعي	12	24	8	16	0	0	22	44	8	16	2.88	1.49	10.480**	4
المتغير ككل											**2.89**	**1.07**	**بدرجة ضعيفة (M < 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- مستوى العقبات خارج الجمعية ضعيف حيث بلغ الوسط الحسابي (2.89)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول " ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع الثالث في الاستثمار الاجتماعي." بمتوسط حسابي (3.50)، وجاء في الترتيب الثاني " عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الى ضعف إقبال المستثمرين على الاستثمار بصورة عامة، وعلى الاستثمار الاجتماعي بصورة خاصة" بمتوسط حسابي (3.40)، وجاء في الترتيب الثالث " عدم وجود محفزات حكومية واجتماعية واضحة للجمعيات الاجتماعية التي لديها مشروعات الاستثمار الاجتماعي فعالة" بمتوسط حسابي (3.14)، وجاء في الترتيب الرابع "ضعف الوعي العام بأهمية الاستثمار الاجتماعي؛ بسبب ندرة عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بالاستثمار الاجتماعي" بمتوسط حسابي (2.88).

وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **عقبات خارج الجمعية** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع.

وأضاف بعض المبحوثين عدم وجود بيئة سياسية تمكينية، وعدم وجود بناء العرض والطلب بين الاستثمار الاجتماعي او المجتمعي بالجمعيات الاهلية والمستثمرين الاجتماعيين. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Nganga, 2013) أن الحكومة ووسطاء التشغيل والشركات الصغيرة هي الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام الاستثمار SI ويجب عليهم تنسيق علاقات العمل من أجل نمو وتطوير الاستثمار SI بشكل كامل. حيث تتمثل العوائق والتحديات الرئيسية التي تواجه نمو وتطور التكامل الدولي في الافتقار إلى بيئة سياسية تمكينية. ولا يمكن التخفيف من ذلك إلا من خلال قيام الحكومة بدورها في زيادة العرض والطلب على التكامل الاجتماعي وتوفير بيئة مواتية كصانعي السياسات.

وهو ما يتطلب من خلال دراسة (Padachi, Boolaky, & Narrainen, 2017) قامت بتحليل SWOT أهمية إنشاء فريق عمل مشترك بين منظمات المجتمع، وتعزيز ثقافة الاستثمار الاجتماعي SI بالمجتمع، وبناء وساطة قوية فيما بينها، وتعزيز النظام البيئي للاستثمار SI في الإطار الحالي وتمهيد الطريق لاحتضان ريادة الأعمال الاجتماعية الاستثمار SI.

(2)عقبات داخل الجمعية:

جدول رقم (31): تكرارات عقبات داخل الجمعية

العبارات	الاستجابات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
شعور الجمعية بأنها لا تمتلك أي فكرة للاستفادة من الاسس الموجودة للاستثمار	10	20	2	4	1	2	31	62	6	12	2.58	1.34	60.200**	2
الافتقار إلى الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة والتخصص القادرين على تنمية الاستثمار الاجتماعي وإدارته	11	22	2	4	0	0	33	66	4	8	2.66	1.35	48.400**	1
عدم امتلاك الجمعية الاجتماعية لقاعدة تنظيمية وإدارية ومالية تعزز قدراتها المالية	7	14	5	10	2	4	25	50	11	22	2.44	1.33	32.400**	3
عدم وضوح الرؤية لدى قيادة الجمعية والعاملين فيها بواقع الجمعية	4	8	2	4	7	14	14	28	23	46	2.00	1.23	29.400**	6
سيطرة القناعات ووالمخاوف والآراء الخاطئة على قادة الجمعيات	3	6	1	2	9	18	28	56	9	18	2.22	0.97	45.600**	4
الخوف من تأثير الاستثمارات الاجتماعية على سمعة الجمعية وتوجهها	3	6	1	2	7	14	29	58	10	20	2.16	0.98	50.000**	5
عدم رغبة أصحاب القرار في الجمعية في تحمل المسؤولية	3	6	1	2	5	10	7	14	34	68	1.64	1.14	74.000**	8
الخوف من تسرب كفاءات الجمعية الاجتماعية إلى العمل التجاري	2	4	0	0	4	8	30	60	14	28	1.92	0.85	39.280**	7
المتغير ككل											**2.20**	**0.99**	**بدرجة ضعيفة (M < 3)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- مستوى العقبات داخل الجمعية ضعيف حيث بلغ الوسط الحسابي (2.20)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "الافتقار إلى الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة والتخصص القادرين على تنمية الاستثمار الاجتماعي وإدارته، وتعزيز القدرات المالية للجمعية" بمتوسط حسابي (2.66)، وجاء في الترتيب الثاني "شعور الجمعية الاجتماعية بأنها لا تمتلك أي فكرة للاستفادة من الاسس الموجودة" بمتوسط حسابي (2.58)، وجاء في الترتيب الثالث عدم امتلاك الجمعية الاجتماعية لقاعدة تنظيمية وإدارية ومالية تعزز قدراتها المالية" بمتوسط حسابي (2.44)، وجاء في الترتيب الرابع "سيطرة القناعات ووالمخاوف والآراء الخاطئة على قادة الجمعيات" بمتوسط حسابي (2.22)، ويتفق ذلك مع ما اكده دراسة (Hailey & Salway, 2016, p. 585) أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به فيما يتعلق بتغيير عقلية صناع القرار الرئيسيين في منظمات المجتمع المدني.
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر **عقبات داخل الجمعية** يتضح أنها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (1% & 5%) مما يشير الى امكانية تعميم النتائج على المجتمع.

وأضاف أغلب المبحوثين بوجود حواجز تنظيمية، وأفادو بأن العقبات داخل الجمعيات يمكن تخطيها من خلال رفع الوعي الاستثماري والتدريب لمجالس الادارة والعاملين بالجمعيات عن كيفية البدء بالاستثمار، وتوفير أدوات الاستثمار من منح أو قروض استثمارية وغيره، وتوفير مظلة تجمع الجمعيات في شركات استثمارية صغيرة يشارك فيها مستثمرين اجتماعين وباشراف حكومي او تحت مظلة حكومية لاعطاء الجمعيات المبادرة للدخول في المشاريع الاجتماعية.

وهو ما أكدته (العنزي، 2020) أن العقبات التي تقف في في طريق تنمية استثمار الموارد المالية بالجمعيات تتلخص في العجز المادي (الافتقار الى اسس تنمية الموارد المالية من خلال الاستثمارات وهي رأس المال والأصول والمعرفة، والافتقار الى السيولة المالية)، العجز المعرفي (الافتقار الى الافكار الى تنمية الموارد المالية من خلال الاستثمارات).

مما يتطلب تغيير ثقافة القائمين على الجمعيات ووضع استراتيجية مبتكرة لدي الجمعيات لتنمية مواردها المالية واستخدام مداخل التمويل الجديد وتفعيل الاستثمارات وهو ما أكده (Hailey & Salway, 2016) أن خصائص المنظمات غير الربحية التي شاركت بنجاح في نموذج الاستثمار الاجتماعي تشمل ما يلي: وجود استراتيجية تشغيلية ونموذج تمويل يسمح بالتمويل القابل للسداد؛ وجود ثقافة تحتضن مثل هذا النموذج والمخاطر المرتبطة به؛ الموظفون الذين لديهم المهارات والرغبة في التعامل مع الاستثمار الاجتماعي، والمؤسسات المرتبطة به وإدارته؛ وجود أنظمة مناسبة تولد بيانات التأثير المناسبة ويمكنها تتبع تمويل الاستثمار؛ وأخيراً، وربما الأهم التزام كبار المديرين وأعضاء مجلس الإدارة بالتعامل مع نماذج الأعمال الجديدة هذه والتعامل مع الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها.

المحور السادس: نتيجة اختبار الفروض الاحصائية:

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون استخدام الجمعيات الاهلية (المنظمات غير الربحية) استراتيجيات الاستثمار المجتمعي بالمنظمات غير الربحية ضعيفا"**

1- أكدت نتائج الدراسة كما جاء في الجدول رقم (19) أن مستوى استخدام استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي ضعيف حيث بلغ الوسط الحسابي (38.25%)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول "الصندوق الاجتماعي" بمتوسط (74%)، وجاء في الترتيب الثاني "مؤسسات تمويل تنمية المجتمع" بمتوسط (74%)، وجاء في الترتيب الثالث "المؤسسات الاجتماعية" بمتوسط (58%)، وجاء في الترتيب الرابع "التطوع" بمتوسط (42%)، وجاء في التريب الخامس "حقوق الملكية/ المشاريع التجارية" بمتوسط (28%)، وجاء في الترتيب السادس "صندوق الأوقاف" بمتوسط (10%)، وجاء في الترتيب السابع "سندات التأثير الاجتماعي" بمتوسط (10%)، وجاء في الترتيب الثامن والأخير " الصندوق المتخصص (صناديق الأيزو، الشباب والمرأة)" بمتوسط حسابي (10%).

وتأسيساً على ذلك، **نقبل** الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه "**من المتوقع أن يكون استخدام الجمعيات الاهلية (المنظمات غير الربحية) استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي بالمنظمات غير الربحية ضعيفا**". ويمكن تفسير ذلك أن الاستثمار المجتمعي بالجمعيات الاهلية في مصر كألية للتمويل الجديد مازال موضوع جديد حيث تم اعتماده في قانون تنظيم العمل الاهلي رقم 149 لسنة 2019، مما يتطلب تدريب الجمعيات وبناء قدراتها ورفع الوعي المجتمعي وخلق بيئة سياسية تمكينية للمستثمرين الاجتماعيين بالمؤسسات الاجتماعية،

وتاسيس مظلة استثمارية للجمعيات الاهلية لاقامة علاقات مع المستثمرين الاجتماعيين ويمكن بناء شركات استثمارية صغيرة بين الجمعيات وبعضها ، مع الاستفادة من خبرات الدول الاخرى (امريكا وانجلترا والهند).

2- جاء وضع استراتيجيات الاستثمار المجتمعي كآلية للتمويل وتنمية الموارد المالية:

- نسبة المبحوثين من لديهم معرفة بالاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الاهلية مجتمع البحث تبلغ (96%) ، بينما من لم لديهم أي معرفة بالاستثمار الاجتماعي تبلغ (4%).
- نسبة تأثير اتجاهات سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي على الجمعية من وجهة نظر من وجهة نظر المبحوثين عينة البحث جاءت نحو الموافقة تبلغ (44%)، بينما كانت في فئة الى حد ما تبلغ (32%) ، وأخيراً نسب عدم الموافقة بلغت (24%).
- مصادر التمويل بالجمعيات الاهلية مجتمع البحث جاء الدخل المكتسب / المؤسسات الاجتماعية في المركز الأول بوسط حسابي (2.46) ويليه الحكومة / الصناديق الاجتماعية بوسط حسابي (2.12)، ويليه الأفراد من أصحاب الثروات الضخمة بوسط حسابي (1.50) ويليه الشركات / الشركات الخاصة بوسط حسابي (1.46) وأخيراً المنح والتبرعات الأجنبية بوسط حسابي (1.34).
- تواجد استراتيجيات الاستدامة بالجمعيات مجتمع البحث جاءت نسبة الموافقة (90%) ، عدم الموافقة تبلغ (10%).
- عوامل نجاح الاستثمار الاجتماعي بالجمعية جاء التمويل / المنح كان في المركز الأول من بنسبة (100%) ، ويليه برمجة العمل والتخطيط بنسبة (86%) ، ويليه سياسات وأنظمة الإدارة بنسبة (70%) ، ويليه البيئة التنظيمية الحكومية بنسبة (60%) ، ويليه القيادة والحكم بنسبة (26%) ، ويليه القدرة التقنية بنسبة (18%) ، ويليه ابتكار اجتماعي بنسبة (8%) ، وأخيراً الشبكات / الشراكة بنسبة (2%).
- تحقيق الابتكار الاجتماعي بالجمعيات مجتمع البحث لتحقيق الاستدامة جاءت نسبة الموافقة (70%) ، بينما نسب عدم الموافقة تبلغ (30%).
- اتساق القيم التنظيمية للموظف وانفتاحه على الأفكار والآراء الجديدة (الابتكار الاجتماعي) جاءت نسبة الموافقة (40%) ، بينما كانت في فئة الى حد ما (30%) ، وأخيراً نسب عدم الموافقة بلغت (30%).

- عوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الاهلية مجتمع البحث جاء العائد المالي في المركز الأول بوسط حسابي (2.46)، ويليه العائد الاجتماعي بوسط حسابي (2.30)، ويليه العائد البيئي بوسط حسابي (2.08).
- العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار استراتيجية الاستثمار الاجتماعي كمكون للاستدامة جاءت القيود الاقتصادية والمالية في المركز الأول بنسبة (86%)، ويليه الوعي الاستراتيجي بنسبة (80%) ، ويليه التعقيد التكنولوجي بنسبة (60%) ، ويليه التأثير السياسي أو الحكومي بنسبة (26%) ، ويليه العولمة والتدويل بنسبة (16%)، ويليه الديناميكية الاجتماعية بنسبة (14%).
- مشاركة الموظفين في عملية الاستثمار الاجتماعي بالجمعية جاءت بدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة بنفس النسبة (40%) ، ويليها بدرجة قليلة بنسبة (14%)، ويليها لا على الاطلاق بنسبة (4%)، وأخيراً بدرجة كبيرة جداً بنسبة (2%) بواقع (مفردة واحدة).

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة: من المتوقع أن يكون دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة بالجمعيات الاهلية (المنظمات غير الربحية) متوسطا".**

جدول رقم (32): دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة بالجمعيات الاهلية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
تطوير عمل الجمعية	3.74	0.88	متوسط أكبر من 3	5
استمرارية تقديم الخدمات	3.92	0.82	متوسط أكبر من 3	2
توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل	4.30	0.67	عالي أكبر من 4	1
التمكين الاقتصادي في المجتمع	3.48	0.64	متوسط أكبر من 3	6
استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية)	3.82	0.53	متوسط أكبر من 3	4
الجوانب الاجتماعية للاستثمار	3.88	0.72	عالي أكبر من 4	3
أبعاد مساهمة الاستثمار على أداء واستدامة الجمعية ككل	**3.86**	**0.53**	**مستوى متوسط (3 < M)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: مستوى دور الاستثمار وتحقيق الاستدامة بالجمعيات الاهلية متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي (3.86)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول " توفر بيئة النزاهة والشفافية في العمل" بمتوسط حسابي (4.30)، وجاء في الترتيب الثاني " استمرارية تقديم الخدمات " بمتوسط حسابي (3.92)، وجاء في الترتيب الثالث " الجوانب الاجتماعية للاستثمار" بمتوسط حسابي (3.88)، وجاء في الترتيب الرابع " استقلالية الدخل للجمعيات (مدى مساهمة الاستثمار في الجمعيات الخيرية)" بمتوسط حسابي (3.82)، وجاء في التريب الخامس " تطوير عمل الجمعية " بمتوسط حسابي (3.74)، وجاء في الترتيب السادس والأخير " التمكين الاقتصادي في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.48).

وتأسيساً على ذلك، **نقبل** الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه "**من المتوقع أن يكون دور الاستثمار وتحقيق الاستدامة بالجمعيات الاهلية (المنظمات غير الربحية) متوسطا**" . ويرجع ذلك لعدم اعتماد الجمعيات حاليا على الاستثمار في تحقيق استدامة الجمعيات بصورة أساسية بل وجود متغيرات اخرى للاستدامة.

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة: "من المتوقع أن يكون مستوى معوقات وعقبات الاستثمار الاجتماعي داخل وخارج المنظمة بالجمعيات الاهلية (المنظمات غير الربحية) متوسطا".**

جدول رقم (33): معوقات وعقبات الاستثمار الاجتماعي داخل وخارج المنظمة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
عقبات خارج الجمعية	2.89	1.07	ضعيف أقل من 3	1
عقبات داخل الجمعية	2.20	0.99	ضعيف أقل من 3	2
أبعاد العقبات والمعوقات التي تواجه تفعيل الاستثمار في الجمعيات الأهلية ككل	**2.55**	**0.97**	**مستوى ضعيف (3 > M)**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: مستوى معوقات وعقبات الاستثمار الاجتماعي داخل وخارج المنظمة بالجمعيات الاهلية ضعيف حيث بلغ الوسط الحسابي (2.55)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول " عقبات خارج الجمعية " بمتوسط حسابي (2.89)، وجاء في الترتيب الثاني " عقبات داخل الجمعية " بمتوسط حسابي (2.20).

وتأسيساً على ذلك، **نرفض** الفرض السادس للدراسة والذي مؤداه "**من المتوقع أن يكون مستوى معوقات وعقبات الاستثمار الاجتماعي داخل وخارج المنظمة بالجمعيات الاهلية (المنظمات غير الربحية) متوسطا**" حيث أثبتت النتائج **ضعف** معوقات وعقبات الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الاهلية. مما يعكس ان المناخ الان مناسب لدخول الجمعيات الاهلية الاستثمار المجتمعي من وجهة نظر الجمعيات عينة الدراسة وأكدوا انهم بحاجة لمظلة حكومية وعلاقات تربطهم بالمستثمرين الاجتماعيين وتأسيس شركات استثمارية صغيرة مع وجود أدلة استرشادية للاستثمار يعتمدوا عليها ويتم تدريبهم عليها.

تاسعا: دليل استرشادي لتفعيل الاستثمار المجتمعي كمدخل لتنمية الموارد المالية

تمثل مداخل الاستثمار لتمويل الأثر الإنساني نموذجا جديدا يمكن أن يؤثر على التغيير الإيجابي بين أصحاب المصلحة المهمين ويحقق نتائج أفضل للمنظمات. رغم أنها ليست الحل الشامل للضغوط المتزايدة على المنظمات الانسانية. ويتبني هذا الدليل الاسترشادي توصيات زيادة الاستثمار الذي قدمته دراسة (Willitts-King, et al., 2019)

التوصية 1: تحالفات استراتيجية جديدة. يتعين على الجهات المانحة والمنظمات والمستثمرين جميعا أن يتكيفوا للاستفادة من هذه الفرصة؛ ويلعب الوسطاء دورًا حاسمًا. ويشمل ذلك كلاً من الشركات الاستشارية، التي يمكنها المساعدة في هيكلة الصفقات ودعم المؤسسات في عملية الحصول على الاستثمار، ومديري الصناديق. ويكونوا مجهزين للتعامل مع تعقيدات الاستثمار، ويمكنهم سد الفجوة الثقافية بين المنظمات الإنسانية وكبار المستثمرين من القطاع الخاص. يجب على المؤسسات والمستثمرين تعزيز هذه المنظمات ودعمها، وربطها بأصحاب المصلحة المهتمين وزيادة عددها. وقد تم اتباع أساليب مماثلة فيما يتعلق بالاستثمار الاجتماعي في المملكة المتحدة من خلال برنامج Big Potential و Big Society Capital، اللذين قدما تمويلًا أوليًا لمديري الصناديق داخل الدولة، وعلى المستوى الدولي في التمويل المبتكر للتنمية.

- **المنظمات الإنسانية:** الاستفادة من الخبراء الخارجيين في مرحلة مبكرة.
- **الممولين:** الشراكة مع مديري الصناديق ذوي الخبرة واستخدام رأس المال لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، من خلال إنشاء أموال جديدة أو توفير رأس مال الخسارة الأول.
- **المستثمرون:** بناء شراكات مع المستثمرين لإنشاء نظام بيئي استثماري أكثر دعماً.

التوصية 2: التركيز على احتياجات التمويل الإنساني. سوف يتطلب هذا فهماً أعمق للتحديات، وينبغي أن يشمل الدور الذي يلعبه الاستثمار في دفع التغيير السلوكي بين الحكومات والمجتمعات. إذا أخذنا مثال الاستجابات الطارئة للكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية، فإن التأمين الوقائي له دور حاسم يلعبه ليس فقط في ضمان الوصول إلى التمويل عند وقوع الكارثة ، ولكن أيضًا في إحداث تغييرات في السلوك من شأنها أن تقلل من تأثير هذه الكوارث على المواطنين.

- **المنظمات الإنسانية:** تحدد بوضوح التحدي الذي تسعى إلى معالجته وكيف ولماذا سيكون الاستثمار أفضل من المدخل التقليدي الممول بالمنح.
- **الممولين:** تطوير حالات العمل لمداخل الاستثمار.
- **المستثمرون:** الحد من التعقيد حيثما أمكن لضمان تلبية الأداة لاحتياجات السوق وتعكس الطبيعة المتغيرة للسياقات الإنسانية.

التوصية 3: التعلم المشترك وزيادة الشفافية. إن زيادة التحفيز لتبادل التعلم، البيانات من شأنها أن تحسن بشكل كبير قدرة السوق على المشاركة في الاستثمار وتسريع تدفق رأس المال لتحقيق الأثر الإنساني. إن نشر أفضل الممارسات ونماذج الصفقات وشروط الصفقات والعوائد وغيرها من الموارد من شأنه أن يقلل من تصور المخاطر ويخفض تكاليف تجميع الصفقات الاستثمارية. ومع ذلك، فإن القيود الكبيرة على القدرات التي يواجهها القطاع قد تعني أن هناك حاجة إلى التمويل والقيادة الخارجية لدفع هذا الأمر إلى الأمام.

- **المنظمات الإنسانية:** شروط الصفقة المشتركة، ومقاييس التأثير، والدروس المستفادة من الاستثمارات.
- **الممولين:** يشملون التمويل لدعم نشر التعلم ودعم إنشاء مستودع للاستثمارات ودليل لأصحاب المصلحة. التأكد من أن عمليات الشراء لا تقوض إمكانات الشراكات وأساليب التمويل الأكثر إبداعًا.
- **المستثمرون:** شروط صفقة الأسهم، ومقاييس الأثر، والدروس المستفادة من الاستثمارات.

توصيات لمزيد من الدراسة (دراسات وبحوث مستقبلية)

1- يمكن التعامل مع هذه الدراسة كدراسة تجريبية وإعادة اختبارها من خلال مسح واسع النطاق لقطاع المنظمات غير الربحية في مصر

2- عوائق وتحديات الاستثمار الاجتماعي SI في مصر كقطاع ناشئ في العالم

3- دراسة مقارنة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الربحية المحلية حول انفتاحهاعلى تبني نماذج الاستثمار الاجتماعي كمصدر جديد للتمويل.

4- الأدوار المناسبة للمنظمات التنموية في تحسين نظام الاستثمار الاجتماعي

5- المتطلبات التنظيمية للمؤسسات الاجتماعية للاستفادة من حركة الاستثمار المؤثر

6- تقييم القطاع الخاص في مصر لاستبدال المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بالاستثمار الاجتماعي للشركات (CSI) كما فعلت الدول الغربية بالفعل.

7- إطار السياسات المطلوب اعتماده من قبل الحكومة لتحفيز نمو وتطور الاستثمار الاجتماعي SI وخلق بيئة تمكينية كما فعلت الدول الاجنبية (أوربا وأمريكا).

8- اعداد برامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء قدرات الجمعيات حول الاستثمار.

المراجع المستخدمة

1- Benyamin, C., & Yanoov, D. (1992). Social Work Practice "A System Approach. London: The Haworth Press.
2- Coulshed, V., & Orme, J. (1998). Social Work Practice. London: Macmillan.
3- Gonçalves, C. (2017). Measurement Of The Social Impact Of Nonprofit Organizations In Their Specific Community: Design Of Ameasurement Methodology For Portugal. Master's Degree In Statistics And Information Management , Nova Information Management School.
4- Hailey, J., & Salway, M. (2016). New Routes To Cso Sustainability: The Strategic Shift To Social Enterprise And Social Investment. Development In Practice, 26(5), 580-591.
5- Kpmg International. (2014). Sustainable Insight: Unlocking The Value Of Social Investment. The Netherlands.
6- Midgley, J. (2017). Social Investment: Concepts, Uses And Theoretical Perspectives. In J. Midgley, E. Dahl, & A. C. Wright, Social Investment And Social Welfare. Uk: Edward Elgar Publishing Limited.
7- Midgley, J., Dahl, E., & Wright, A. C. (2017). Social Investment And Social Welfare. Uk: Edward Elgar Publishing Limited.
8- Nganga, C. K. (2013). Social Investment Strategies And Sustainability Of Nonprofit Organizations In Nairobi, Kenya. School Of Business, University Of Nairobi: Master Of Business Administration.
9- Padachi, K., Boolaky, A., & Narrainen, D. (2017). A Feasibility Study Of Social Investment In Mauritius. Fsc Prg Series No. 1.
10- Philip, T. K. (2013). Influence Of Funding On The Sustainability Of Local Non-Governmental Organizations' Programs In Baringo County, Kenya. Project Planning And Management, University Of Nairobi: Masters Of Arts
11- Salway, M. (2017). Social Investment As A New Charity Finance Tool: 'Using Both Head And Heart'. London: Centre For Charity Effectiveness.

12- Sawyers, L. (2016). Finally Accountable? Social Work And The Community Investment Strategy. Aotearoa New Zealand Social Work, 28(2), 32–39.

13- Shortall, Y. J., Chowdhary, S., & Ventures, V. (2008). Introduction To Understanding And Accessing Social Investment:A Brief Guide For Social Entrepreneurs And Development Practitioners. Washington: The Seep Network.

14- Willitts-King, B., Assomull, R., Bryant, J., Mccartney, C., Dhami , T., Llewellyn, D., & Adamczyk, S. (2019). New Financing Partnerships For Humanitarian Impact. London: Overseas Development Institute.

15- ابراهيم جلالين، نادية شكري التوي، نورا سمير العروي، و خديجة صالح العفيف. (2018). قياس الأثر الاجتماعي لخدمات الجمعية دراسة العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI. المملكة العربية السعودية: جمعية المودة للتنمية الاسرية.

16- احمد شفيق السكري. (2013). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

17- أحمد صادق رشوان. (٢٠١١). المتغيرات المؤسسية والمجتمعية المرتبطة ببناء القدرات التمويلية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية" دراسة من منظور طريقة تنظيم المجمع". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 31(6).

18- اسماء سعيد محمد احمد عوض. (2016). استراتيجيات ريادة الاعمال المؤسسية وتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية.

19- أماني قنديل. (2008). الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الاهلية .

20- أماني قنديل. (2010). مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي "ملخص تنفيذي". القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الاهلية.

21- أمل ابراهيم عبده سليمان. (2017). العوامل المؤثرة في استدامة مشروعات التنمية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 7(7).

22- بوكردید عبدالقادر، و سحنون جمال الدين. (2018). صناديق الاستثمار الوقفية كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للجمعيات الخيرية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(4).

23- تومادر مصطفي احمد. (1995). تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة. تأليف رشاد احمد عبداللطيف، سعودي عبدالهادي، و وفاء هانم الصادي، مجالات وأجهزة في تنظيم المجتمع . القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.

24- جمال سامي محمود الجبوري، و محمد عبدالعال النعيمي. (2016). 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح: دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. مؤسسة قمم المعرفة للتطوير والاستشارات.

25- جيسيكا شورتال، و كيم ألتر. (2009). دليل موجز لرواد مشاريع الريادة الاجتماعية والممارسين في مجال التنمية.(ترجمة عبير سعود صالح). مقدمة لفهم الاستثمار الاجتماعي والولوج اليه .الرياض: مركز اثمار للريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي(2019).

26- حسام حسن أبوسمرة. (2017). دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير في تخصص القيادة والادارة – جامعة الأقصى – غزة.

27- خالد عبدالله السريحي. (2009). دور الجهات الخيرية في المسئولية الاجتماعية للشركات. المملكة العربية السعودية: المركز الدولي للابحاث والدراسات (مداد).

28- رانيا رفعت محمود، إجلال إسماعيل حلمي، و مصطفي الحسيني النجار. (2020). دور القو ى الاجتماعية في ترشيد استخدام موارد المجتمع دراسة مقارنة لجمعيات ذات تمويل محلي وأخرى ذات تمويل أجنبي. مجلة العلوم البيئية، 49(7).

29- رشاد أحمد عبداللطيف. (١٩٩٢). أخطاء أساليب تنمية الموارد المالية بالمؤسسات الأهلية. القاهرة: بحث منشور ، المؤتمر العلمي السادس، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.

30- رشاد احمد عبداللطيف. (1997). العوامل المؤثرة على تمويل برامج الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات الأهلية. ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الاهلية في جمهورية مصر العربية. ج 2. مصر: جامعة الأزهر – مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي .

31- رشاد احمد عبداللطيف. (2007). ادارة المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

32- عبدالحليم رضا عبدالعال. (2000). تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.

33- عز الدين عبدالرزاق. (2017). التكامل لأجل الابتكار الاجتماعي:التجربة الماليزية. المملكة العربية السعودية: المنتدى السادس لتطوير القطاع غير الربحي.

34- عزيزة عقاب مشعان العنزي. (2020). التحديات التي تواجه الاستدامة المالية في الجمعيات الأهلية وسبل مواجهتها. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإجتماعية، 13(1)، 80 – 148.

35- غياث هواري. (اغسطس, 2019). كيف يختلف الاستثمار الاجتماعي عن القطاع الربحي والخيري. نشرة شهرية : اتجاهات الاثر الاجتماعي | سبر تصميم الاعمال، النشرة الرابعة (4).

36- مارك سالواي. (2017). الاستثمار الاجتماعي «الشكل والمضمون». المملكة العربية السعودية: المنتدى السادس لتطوير القطاع غير الربحي.

37- ماهر ابوالمعاطي علي. (2005). ادارة المؤسسات الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي. القاهرة.

38- محمد جابر عباس. (2020). التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء قدرات المنظمات الأهلية الناشئة في مجال تدبير التمويل. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، 49(3).

39- محمد عبدالله السلومي. (2010). القطاع الثالث والفرص السانحة: رؤية مستقبلية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

40- محمود محمد أحمد عبد الرحمن هلالى. (2010). دور الجهات المانحة فى دعم القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية. رسالة ماجستير، جامعه الاسكندريه – كلية الاداب – معهد العلوم الإجتماعية. شعبة الخدمة الإجتماعية.

41- مصر &الجريدة الرسمية. (2019). قانون تنظيم العمل الاهلي رقم 149 لسنة 2019.

42- منعم بن ليلاهم. (2016). منهجية العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI. الرياض: الهيئة العامة للاوقاف.

43- نصر علي رحيم السيد. (2019). استخدام نموذج تنمية وتطوير البرامج لمواجهة ضعف التمويل بالجمعيات الاهلية. مجلة الخدمة الاجتماعية.

44- هاني على زكي علي الشربيني، طلعت مصطفى السروجي، محمد أبو الحمد سيد احمد، و صالح صبري حجازي. (2021). تصور مقترح لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات التمويلية باستخدام الحوار المجتمعي. مجلة التربية (AJED)): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، 40(192).

45- هناء محمد السيد عبدالمجيد. (2012). المعوقات التمويلية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، 33(4).

46- ويندي ابت. (2019). تقريبا كل ما تعرفونه عن الاستثمار الاجتماعي خاطئ. اتجاهات الاثر الاجتماعي ، سبر تصميم الاعمال ،النشرة الرابعة (4).